

Distr.: General
12 August 2021
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير لجنة التحقيق المعنية ببوروندي*

موجز تنفيذي

منذ وصول الرئيس ندايشيميي إلى السلطة، لا يزال الحيز الديمقراطي ضيقاً وتقبل الآراء الناقدة محدوداً، على الرغم من تغير دينامية العلاقات القائمة بين بوروندي والمجتمع الدولي. ورغم اتخاذ بعض المبادرات الرمزية المنعزلة في مجال حقوق الإنسان، لم يجرَ أي إصلاح هيكلي لتحسين الحالة على نحو مستدام. واستمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة على أيدي عملاء الدولة أو عناصر شبيبة الإمبراكور بموافقة السلطات أو حتى بتحريضها. ولا تزال سيادة القانون تتلاشى تدريجياً، وتظلّ عوامل الخطر التي قد تؤدي إلى تدهور حالة حقوق الإنسان قائمة بوجه عام مع أنها تطورت بالتأكيد.

* تُعمّم مرفقات هذه الوثيقة كما وردت، باللغة التي قُدمت بها فقط.



المحتويات

الصفحة

3		مقدمة.....	أولاً -
3		الولاية	ألف -
3		تعاون بوروندي مع اللجنة	باء -
4		المنهجية	جيم -
4		القانون الواجب التطبيق	دال -
4		المستجدات الرئيسية داخل المحافل الدولية والإقليمية	ثانياً -
4		منظمة الأمم المتحدة	ألف -
5		الهيئات الأخرى	باء -
6		حالة حقوق الإنسان	ثالثاً -
6		الانتهاكات والتجاوزات التي مست بالحقوق في سياق الحوادث الأمنية	ألف -
7		وسائط الإعلام	باء -
8		المجتمع المدني	جيم -
9		أحزاب المعارضة السياسية	دال -
10		العائدون	هاء -
11		عامة السكان	واو -
13		العدالة	زاي -
14		الأسس الاقتصادية للدولة	حاء -
15		سيادة القانون	طاء -
16		المسؤوليات	ياء -
17		جرائم القانون الدولي	رابعاً -
17		العناصر المكونة للجريمة وتصنيف الجرائم	ألف -
17		المسؤوليات الفردية	باء -
17		عوامل الخطر	خامساً -
17		لمحة عامة	ألف -
18		عوامل الخطر	باء -
21		الاستنتاجات والتوصيات	سادساً -

Annexes

I.	Carte du Burundi.....	23
II.	Correspondance avec le Gouvernement du Burundi.....	24
III.	Recommandations antérieures faites par la Commission.....	27
IV.	Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741-S/2016/71)	46
V.	Document.....	54

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

1- أنشأ مجلس حقوق الإنسان لجنة التحقيق المعنية ببيروني بموجب قراره 24/33، المعتمد في 30 أيلول/سبتمبر 2016، من أجل إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبت في بيروني منذ نيسان/أبريل 2015، وتحديد ما إذا كان بعضها يشكل جرائم بموجب القانون الدولي، وكشف هوية مرتكبي هذه الأعمال المزعومين، وصياغة توصيات من أجل محاسبة المسؤولين. ومُددت فترة ولاية اللجنة لسنة واحدة أربع مرات. ووفقاً لأحكام قرار المجلس 19/45 الصادر في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2020، توفي اللجنة المجلس بهذا التقرير وتقدم إليه عرضاً شفوياً في دورته السادسة والأربعين، المعقودة في آذار/مارس 2021.

2- ودودو ديان (السنغال) هو رئيس اللجنة منذ 1 شباط/فبراير 2018، وفرانسواز هامبسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) هي عضو منذ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. واستقالت لوسي أسواغبور (الكاميرون)، التي عينت في 5 آذار/مارس 2018، في 24 آذار/مارس 2021 إثر متطلبات ناجمة عن مهام وطنية جديدة.

3- وتبقى اللجنة الآلية الدولية المستقلة الوحيدة القادرة على إجراء تحقيقات نزيهة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت مؤخراً في بيروني، وعلى تقديم دراسة تحليلية متعمقة لحالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وواجهت اللجنة تحديات معيّنة خلال فترة ولايتها هذه. وتأسف اللجنة بوجه خاص لأن عملها تأثر سلباً بالأزمة المالية التي تعاني منها منظمة الأمم المتحدة، وبتخفيض عدد الموظفين الذي نتج عنها، وبجميد التوظيف الذي أدى إلى تأخير تشكيل أمانتها. وأثّرت هذه العوامل، إلى جانب القيود المفروضة على الحركة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على إجراء التحقيقات الميدانية، بما فيها التحقيقات المتعلقة بالأسس الاقتصادية للدولة، فضلاً عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

4- ويغطي هذا التقرير انتهاكات وتجاوزات الحقوق التي ارتكبت منذ تنصيب الرئيس إيفاريست ندايشيميبي في 18 حزيران/يونيه 2020، ويقوم بتحليل التطورات الهامة في مجالي حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، فضلاً عن التطورات المتعلقة بسيادة القانون. وجرى تحديث تحليل عوامل الخطر. وستُعرض بالتفصيل النتائج الختامية التي خلصت إليها التحقيقات في وثيقة إضافية⁽¹⁾.

باء - تعاون بيروني مع اللجنة

5- طلب مجلس حقوق الإنسان إلى حكومة بيروني أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع اللجنة، وأن تسمح لها بزيارة بيروني، وأن تزودها بالمعلومات اللازمة للوفاء بولايتها. وواصلت اللجنة بذل جهودها لإقامة حوار مع السلطات البوروندية، ولا سيما من أجل السماح بتبادل المعلومات ذات الصلة، ولكن حكومة الرئيس ندايشيميبي لم ترد رسمياً على مراسلات اللجنة.

(1) A/HRC/48/CRP.1 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة على العنوان التالي: www.ohchr.org/FR/HRBodies/HRC/CoIBurundi/Pages/CoIBurundi.aspx).

جيم - المنهجية

- 6- أجرت اللجنة، على الرغم من الصعوبات المحددة التي واجهتها، أكثر من 170 مقابلة هادفة مع ضحايا وشهود ومصادر أخرى يقيمون في بوروندي أو بلدان ثالثة. وهكذا جمعت اللجنة ما يزيد على 1 770 شهادة منذ بداية ولايتها.
- 7- وأبقت اللجنة على نفس المنهجية ونفس مستوى الإثبات المتمثل في وجود "أسباب معقولة للاعتقاد"، وهما يتفقان تماماً مع التوجيهات والممارسات المعترف بها دولياً والمتبعة في هذه التحقيقات⁽²⁾.

دال - القانون الواجب التطبيق

- 8- يظل القانون الواجب التطبيق هو القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي ومعاهدات مكافحة الفساد⁽³⁾. وبوروندي طرف في نفس الاتفاقيات كما في السابق.
- 9- وظلت بوروندي ملزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي العرفي المتعلق بالجرائم الدولية ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية للفترة من نيسان/أبريل 2015 إلى 27 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وهو تاريخ انسحابها الفعلي من النظام الأساسي للمحكمة⁽⁴⁾. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى تعريف الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي، التي أدرجت في قانون العقوبات البوروندي.

ثانياً - المستجدات الرئيسية داخل المحافل الدولية والإقليمية

ألف - منظمة الأمم المتحدة

1- آليات حقوق الإنسان

- 10- لم تأذن الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعادة فتح المكتب القطري، ولا تقبل سوى أنشطة تنمية القدرات والتعاون التقني التي يضطلع بها مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.
- 11- ولم يزر بوروندي مؤخراً أي مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة، ولم تُقرّر أي زيارة على الرغم من الطلبات التي قدمها العديد منهم. وأرسل مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة رسالتين مشتركتين إلى بوروندي بشأن حالات ارتكبت فيها انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، لا سيما الاختفاء القسري والتوقيف والاحتجاز التعسفيين وممارسة التعذيب وقتل لاجئين بورونديين في تنزانيا، فضلاً عن الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري للاجئين بورونديين أعيدوا قسراً إلى بوروندي⁽⁵⁾.
- 12- واعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أربعة آراء خلص فيها إلى أن الحالات المذكورة تشكل احتجازاً تعسفياً، بما فيها حالة أربعة عسكريين من الضباط السابقين في القوات المسلحة البوروندية

(2) انظر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لجنة التحقيق وبعثات تقصي الحقائق بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، الوثيقة HR/PUB/14/7.

(3) A/HRC/36/54 و Corr.1، الفقرات 9-11. انظر أيضاً A/HRC/36/CRP.1، الفقرات 37-50، و A/HRC/45/CRP.1، الفقرة 654 (الوثائق المتاحة على الموقع الشبكي للجنة).

(4) المحكمة الجنائية الدولية، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 127.

(5) AL BDI/2/2020 و AL BDI/1/2021.

(عسكريون من الجيش البوروندي السابق) أوقفوا في آب/أغسطس 2015 ووضعتهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة منذ ذلك الحين⁽⁶⁾. ورفضت حكومة بوروندي التعاون مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. أما الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري، فينظر في 250 قضية مفتوحة تتعلق ببوروندي.

2- مجلس الأمن

13- في 4 كانون الأول/ديسمبر 2020، سحب مجلس الأمن بوروندي من برنامج عمله، وقرّر النظر في وضع البلد في إطار التقارير المنتظمة التي يعدها الأمين العام عن منطقة البحيرات الكبرى ووسط أفريقيا⁽⁷⁾. واستند المجلس في قراره إلى التقدم المحرز في البلد، مشدداً في الوقت نفسه على الأعمال العديدة المتبقية الواجب إنجازها للنهوض بالمصالحة الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، وبناء جهاز قضائي مستقل وفعال، والحفاظ على الحيز الديمقراطي، واحترام الحريات الأساسية. ولاحظ المجلس أيضاً أن انتهاكات حقوق الإنسان لا تزال تشكل مصدر قلق.

3- مكتب المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي

14- أنهى هذا المكتب أنشطته رسمياً في 31 أيار/مايو 2021، وكان قد أنشئ في عام 2015 لدعم البلد في مجال بناء السلام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، طالبت حكومة بوروندي بإغلاقه قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في حين طالب الأمين العام للأمم المتحدة باستمراره وتعديل ولايته. وأشار الأمين العام في تقريره عن بعثة التقييم الاستراتيجي لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة ببوروندي، الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى أنه تلقى تأكيدات من الرئيس ندايشيميي بأن حكومته مستعدة لمناقشة هذه المسألة⁽⁸⁾.

باء - الهيئات الأخرى

15- في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وعلى أساس نتيجة الانتخابات التي أجريت في عام 2020 والالتزامات التي قطعها السلطات الجديدة، قررت المنظمة الدولية للفرنكوفونية استئناف التعاون المتعدد الأطراف مع بوروندي، الذي جرى تعليقه منذ نيسان/أبريل 2016.

16- وفي 27 نيسان/أبريل 2021، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سحب بوروندي من جدول أعماله وإنهاء ولاية بعثة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في بوروندي في 31 أيار/مايو 2021.

17- وفي حزيران/يونيه 2021، أعاد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تصنيف اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي ضمن الفئة "ألف". وفي الواقع، يُفترض نظرياً أن تعمل هذه اللجنة الوطنية بشكل مستقل. ولكنها لم تبلغ في تقريرها السنوي الصادر في عام 2020 إلا عن بعض الانتهاكات البسيطة للحقوق المدنية والسياسية التي وقعت خلال العملية الانتخابية، ولم تذكر أي حالة انتهاك للحق في الحياة أو اختطاف أو اختفاء قسري أو انتهاك للحريات العامة. وصحيح أنها تشير إلى حالات احتجاز تعسفي وانتهاك للحق في محاكمة عادلة وإلى بعض حالات التعذيب والعنف الجنسي، إلا أنه لا علاقة لأي منها بالعملية الانتخابية. ولذلك، تبدي لجنة التحقيق تحفظات على هذه الاستنتاجات؛ ولكنها تشير إلى أن وفداً من اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي اتصل بها في نيسان/أبريل 2021،

(6) A/HRC/WGAD/2020/40 وA/HRC/WGAD/2020/55 وA/HRC/WGAD/2020/56 وA/HRC/WGAD/2021/9.

(7) انظر S/PRST/2020/12.

(8) S/2020/1078، الفقرة 68.

مما أتاح للجنة التحقيق واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان التباحث في عمل كل منهما. وتأمل لجنة التحقيق في أن يشجع التصنيف الجديد المعتمد اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان على أن تثبت أنها مستقلة بالفعل في ممارستها العملية، ولا سيما من خلال تناولها جميع الانتهاكات، بما فيها الحالات الأكثر حساسية، حتى لو كانت تضطلع بمهمتها في حيز ديمقراطي ضيق جداً يتطلب أكثر من أي وقت مضى وجود لجنة وطنية لحقوق الإنسان مستقلة وفاعلة.

ثالثاً - حالة حقوق الإنسان

18- استمرت انتهاكات حقوق الإنسان ولكن على نطاق أصغر مما كانت عليه في السياق الانتخابي. ولا يزال الحيز الديمقراطي ضيقاً، وتقرض السلطات رقابة مشددة على وسائل الإعلام والمجتمع المدني، على الرغم من بعض مبادرات الانفتاح الرمزية المنعزلة التي اتخذها الرئيس. واستهدفت الانتهاكات المؤقتة، في المقام الأول، أعضاء أحزاب المعارضة، والأشخاص المشتبه في تورطهم في هجمات مسلحة أو في تعاونهم مع جماعات مسلحة، وكذلك العائدين والسكان البورونديين عموماً، وإن بدرجة أقل. وكان عملاء من دائرة الاستخبارات الوطنية، يعملون تحت المسؤولية المباشرة للرئيس ندايشيمي، هم المسؤولون الرئيسيون الضالعون في عمليات الإعدام والاختفاء القسري والتوقيف والاحتجاز التعسفيين والتعذيب التي ارتكبت أثناء الهجمات المسلحة؛ واستمروا في أعمالهم دون عقاب. كما أن هناك عناصر في الشرطة، ينتمون بوجه خاص إلى مجموعة التدخل السريع المتنقلة، وعناصر من شبيبة الإمبريكاكور قد تورطوا في بعض حالات الإعدام والتوقيف والتعذيب.

ألف - الانتهاكات والتجاوزات التي مست بالحقوق في سياق الحوادث الأمنية

1- زيادة الحوادث الأمنية

19- منذ آب/أغسطس 2020، أبلغ بانتظام عن وقوع حوادث أمنية في بوروندي، خاصة اشتباكات مسلحة وتبادل لإطلاق النار بين أفراد من قوات الأمن، يدعمهم أحياناً عناصر الإمبريكاكور، وجماعات مسلحة، وغالباً ما يكون المتورطون في هذه الحوادث مجهولي الهوية. كما أبلغ عن وقوع هجمات على المدنيين تشنها جماعات مسلحة، بعضها يستهدف أشخاصاً معينين والبعض الآخر يضرب بشكل عشوائي. وفي 9 أيار/مايو و26 حزيران/يونيه 2021، على سبيل المثال، تعرضت مركبات داخلها ركاب لإطلاق نار وتم إحراقها على الطريق بين غيتيغا وبوجومبورا؛ وفي 25 أيار/مايو 2021، أُلقيت قنابل يدوية على حشد من الناس في بوجومبورا.

20- والسلطات البوروندية، التي لم تقدم مباشرة بياناً رسمياً عن هذه الحوادث، وصفت الحادثين الأولين بأنهما من "الأعمال الإجرامية"، ولكنها تتحدث منذ 25 أيار/مايو 2021 عن "أعمال إرهابية". وسعت عن وجه حق إلى معرفة المسؤولين عما حدث، ولكنها ارتكبت في مساعيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2- الحق في الحياة⁽⁹⁾

21- قام عناصر من الشرطة أو عملاء من دائرة الاستخبارات الوطنية بإعدام رجال اشتبه في انتمائهم إلى جماعات مسلحة متورطة في حوادث أمنية أو في إقدامهم على مساعدتها. وتوفي آخرون في الحجز نتيجة تعرضهم للتعذيب على أيدي نفس عملاء الدولة. ولم يُفتح تحقيق موثوق فيه في هذه الحوادث. وتشكل هذه الأفعال خرقاً لالتزام بوروندي باحترام الحق في الحياة وحمايته.

(9) انظر الفقرات 36 و51 و52 من هذا التقرير للاطلاع على انتهاكات أخرى تمس الحق في الحياة.

22- واختفى بصورة قسرية عدة أشخاص اشتبه في تورطهم بطريقة أو بأخرى في حوادث أمنية وقعت في منطقتهم، ومنهم خاصة أعضاء في المؤتمر الوطني من أجل الحرية. وعاد بعضهم إلى الظهور مجدداً في السجن بعد مرور بضعة أسابيع، بعد أن تعرضوا في غالب الأحيان للتعذيب على أيدي عملاء من دائرة الاستخبارات الوطنية. وخلال هذه الفترة، وُضعوا خارج نطاق حماية القانون، وتعرضوا إذاً للاختفاء القسري. ولا يزال مصير عدة أشخاص آخرين مفقودين مجهولاً. وعجزت اللجنة عن تحديد ما إذا كانت شكوك السلطات فيما يتعلق بتورط هؤلاء الأشخاص في الهجمات تستند إلى أدلة موضوعية أو ترتبط فقط بانتمائهم السياسي أو أصلهم العرقي. وجرى عموماً توقيفهم على أيدي عناصر من الشرطة أو عملاء من دائرة الاستخبارات الوطنية وأُخضعوا لسلطة هذه الدائرة.

23- وتلقت اللجنة أيضاً ادعاءات موثوقة بشأن حالات انتُهِك فيها الحق في الحياة. وقيل إن رجالاً مسلحين مجهولي الهوية قتلوا عمداً عناصر من شبيبة الإمبريالكور، وهم أعضاء في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية يضطهرون بمسؤوليات إدارية على المستوى المحلي، فضلاً عن بعض أقاربهم. وقيل إن مجموعات من المسلحين المجهولي الهوية مسؤولة عن وقوع هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل العديد من المدنيين. ولم تتمكن اللجنة من تحديد هوية الجناة، لأن الضحايا المقربين من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية كانوا مترددين في التعاون مع اللجنة بشأن الهجمات التي استهدفتهم، ولأن الحكومة رفضت إعطاء معلومات عن التحقيقات الجارية.

3- الحق في الحرية والسلامة البدنية

24- جرى توقيف واحتجاز العديد من الأشخاص بصورة تعسفية بعد وقوع حوادث أمنية؛ وكانوا متهمين بالتعاون مع الجماعات المسلحة أو بدعمها، عن طريق "توفير الطعام لها" مثلاً، واستندت الاتهامات غالباً إلى مجرد انتماءاتهم السياسية أو خصائصهم الإثنية، أو وُجّهت إليهم تهم بدلاً من قريب من أقاربهم مطلوب لهذه الأسباب نفسها. واحتُجز معظم هؤلاء الأشخاص لدى دائرة الاستخبارات الوطنية، وتعرضوا لتعذيب خطير، بما في ذلك تعذيب جنسي ومعاملة سيئة.

باء - وسائط الإعلام

25- إن مظاهر التقدم الرئيسية التي سُجلت منذ تسلم الرئيس نُدائشيمي سدة الحكم تتعلق بوسائط الإعلام. فقد اتخذت الحكومة تدابير لتخفيف الخناق عن الصحافة؛ ولكن هذه التدابير، التي تُعتبر رمزية أكثر منها هيكلية، لا يمكن أن تكفل حرية الإعلام والتعبير على نحو فعال ومستدام.

26- وفي 24 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدر الرئيس نُدائشيمي عفواً عن صحفيي مجموعة "إيوكو" الصحفية الذين أوقفوا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وأدينوا بتهمة "محاولة بائسة للمساس بالأمن الداخلي للدولة" في حين كانوا يمارسون عملهم. وفي 28 كانون الثاني/يناير 2021، أكد رئيس الدولة أمام الإعلاميين التزامه بإيجاد صحافة حرة ومسؤولة، وطلب من المجلس الوطني للاتصالات الخروج بحلول لتستأنف وسائط الإعلام المعلقة أنشطتها.

27- وفي 12 شباط/فبراير 2021، سُمح بإعادة زاوية "التعليقات" في صحيفة "إيوكو"، إلا أن الوصول إلى الموقع الشبكي للصحيفة مباشرة من بوروندي لا يزال مستحيلاً. وفي 19 شباط/فبراير، رُفعت الجزاءات المفروضة على إذاعة "بونيشا"، وتعهد فريق إدارتها الجديد بتجنب "الأخطاء المهنية". وفي 21 نيسان/أبريل 2021، سُمح لأربعة وسائط إعلام بالثبث مجدداً، بما فيها تلفزيون "إيسانغانيرو". وفي 16 حزيران/يونيه 2021، أصبحت هيئة الإذاعة البريطانية ("بي بي سي")، التي كان بثّها معلقاً منذ آذار/مارس 2019، "مخولة بتقديم طلب جديد للحصول على ترخيص للعمل". ولكن لم يُسجل أي تقدم يذكر فيما يتعلق بإذاعة صوت أمريكا، التي تم تعليقها أيضاً منذ عام 2019.

28- ومع ذلك، فإن عادة تشويه سمعة الصحفيين الذين تجرأوا على انتقاد الحكومة أو أفعالها أو على الكشف عن حالات سوء حوكمة لا تزال مستمرة. ويقوم المجلس الوطني للاتصالات بمراقبة الصحفيين عن كثب، بما يشمل رصد تحركاتهم، وهو جاهز لمعاقبة أي "انحراف" ولا يتردد في مساءلة مديري وسائط الإعلام. ويضطر الصحفيون إلى ممارسة رقابة ذاتية، لا سيما خوفاً من مواجهة نفس المصير الذي يواجهه صحفيو "إيواكو" المحتجزون تعسفياً، وقد تعرّض بعضهم للترهيب أو التهديد أثناء بحثهم عن المعلومات.

29- وبالإضافة إلى ذلك، أُدين غيابياً سبعة صحفيين بورونديين موجودين في المنفى بتهمة المساس بسلطة الدولة والقتل والتدمير فيما يتصل بمحاولة الانقلاب التي جرت في 13 أيار/مايو 2015، وحكم عليهم بالسجن المؤبد. ولم يصدر علناً قرار المحكمة العليا المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2020 إلا في 2 شباط/فبراير 2021. ومن باب التنكير، وفي سياق قضية RPS 100، تمت مقاضاة وإدانة 34 انقلابياً مزعوماً موجوداً في المنفى، بمن فيهم صحفيون ومدافعون عن حقوق الإنسان ومحامون ومنتزدون من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية وجنود، دون أن يتمكنوا من توكيل محام لتمثيلهم. وبيعت ممتلكاتهم، التي صادرتها المحاكم في أيار/مايو 2019، في مزاد علني في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

30- ولا تجري وسائط الإعلام الرسمية أي تحليل نقدي، وترفض إثارة أي مسألة متعلقة بعمل الحكومة أو الإبلاغ عن حوادث حساسة مثل الجثث التي يتم العثور عليها بانتظام في الأماكن العامة أو حالات انتهاك الحقوق.

31- وأعلنت الحكومة تعديل قانون الصحافة لعام 2018 بغية تنظيم وسائط الإعلام الناشطة على الإنترنت ومحطات الإذاعة المجتمعية ومنع تداول "محتويات تتعارض مع الثقافة البوروندية" على شبكات التواصل الاجتماعي. إن التعبير الهيكلي الحقيقي الوحيد المزمع اتخاذه هو إذاً تشديد الرقابة على محتوى الصحف.

جيم - المجتمع المدني

32- إن التدابير الإيجابية المتعلقة بالمجتمع المدني هي عموماً تدابير رمزية مخصصة. وفي 2 نيسان/أبريل 2021، سُمح "للمنظمة القول والعمل من أجل إحياء الضمير والارتقاء بالعقليات" باستئناف أنشطتها بعد أن جرى تعليقها في حزيران/يونيه 2019 بتهمة "تشويه صورة البلد" بسبب تقديمها تقريراً نقدياً عن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في بوروندي. وأُفرج عن المدافعين عن حقوق الإنسان نستور نيبينانغا وجيرمان روكوكي في 27 نيسان/أبريل 2021 و30 حزيران/يونيه 2021 على التوالي، وقد صدر عفو رئاسي عن الأول، وأُفرج عن الثاني بعد دعوى الاستئناف الثانية المتعلقة بقضيته⁽¹⁰⁾.

33- غير أن الحكومة اتخذت تدابير تهدف إلى زيادة سيطرتها على أنشطة منظمات المجتمع المدني وعملها وليس إلى توسيع الحيز الديمقراطي. وتعتبر السلطات البوروندية أن المجتمع المدني موجود فقط لمساعدتها، نافيةً بذلك مبدأ حرية تكوين الجمعيات، الذي يشمل حرية تقرير الأهداف المنشودة ووسائل تحقيقها. وعلى سبيل المثال، قررت الحكومة الحدّ من تكاليف التشغيل المترتبة عن المشاريع التي يمولها الشركاء التقنيون والماليون، ولا سيما من خلال مواءمة الرواتب مع رواتب المؤسسات العامة البوروندية. وفي شباط/فبراير 2021، حذرت الحكومة المنظمات غير الحكومية الأجنبية الناشطة في مقاطعة بوبانزا من أنها ستخضع لعمليات تفتيش لا سيما بغية التحقق من إنجازاتها، ومن التركيبة العرقية لموظفيها، ومن تراخيص الموظفين المغتربين ورواتبهم، ومن إشراك لجان التوظيف التي أنشأتها الحكومة في إجراءات التوظيف. وتقرض إذاً السلطات وسائل سيطرتها بشكل كامل.

(10) انظر أيضاً الفقرة 55 من هذا التقرير.

34- وبالإضافة إلى ذلك، حُكم غيابياً على خمسة مدافعين عن حقوق الإنسان و/أو محامين و/أو ممثلين عن منظمات غير حكومية موجودين في المنفى بالسجن المؤبد في قضية "الدور الجنائي الخاص"، وتم مصادرة وبيع ممتلكاتهم.

دال- أحزاب المعارضة السياسية

35- قلّت عقب الانتخابات العديد من القيود التعسفية وانتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفي حرية التعبير، التي كانت تستهدف أحزاب المعارضة، ولا سيما المؤتمر الوطني من أجل الحرية، من قبيل حظر تنظيم التجمعات والاجتماعات أو فتح مكاتب لمزاولة أنشطتها. ويرجع ذلك منطقياً إلى أن المؤتمر الوطني من أجل الحرية خفّض أنشطته بعد الانتخابات ولم يعد يشكل تهديداً وشيكاً للحزب الحاكم، لا سيما وأنه لا يشارك في الحكومة ولا في مكثبي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

36- ومع ذلك، أبلغ عن حوادث متفرقة في بعض المقاطعات: إذ جرى تحطيم عدة مكاتب تابعة للمؤتمر الوطني من أجل الحرية، ولا سيما في حزيران/يونيه 2021. ولا يزال من الصعب على المؤتمر الوطني من أجل الحرية، إن لم يكن من المستحيل في بعض البلديات، تنظيم اجتماعات. وتعرض ناشطون في أحزاب المعارضة للمضايقة أو سوء المعاملة على أيدي عناصر من شبيبة الإيمونيراكور انتقاماً منهم لنشاطهم السياسي، وتعرض آخرون للترهيب لإجبارهم على الانضمام إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وجرى توقيف واحتجاز بعضهم بصورة تعسفية بسبب أنشطتهم السياسية، وتعرضوا أحياناً للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء توقيفهم واحتجازهم، رغم انخفاض عدد هذه الحالات. وتعرض أعضاء نشطون في المؤتمر الوطني من أجل الحرية للاختفاء القسري في الأشهر التي أعقبت الانتخابات؛ وشوهوا للمرة الأخيرة مع عملاء الدولة أو عناصر من شبيبة الإيمونيراكور وهم يصطحبونهم. ورغم العثور في وقت لاحق على شخص واحد على الأقل في السجن، يظل مصير الضحايا الآخرين مجهولاً.

37- وعلى العموم، استعاض عن خطاب الكراهية الموجه ضد المعارضين بدعوات رسمية للتسامح السياسي، ولكن التصريحات التي تميل إلى اعتبار المعارضين "أعداء البلد" تطفو على السطح من وقت لآخر. وكان للرئيس نديشيميي نفسه تصاريح متناقضة في هذا الموضوع، إذ اعترف بحرية التعبير للأحزاب السياسية وانتقد بعد ذلك أولئك الذين لا يدعمون الحكومة باعتبارهم "عملاء دول أجنبية". ويبدو إذاً أنه لا يقبل المعارضة السياسية إلا إذا وافق أعضاؤها على العمل مع حكومته.

38- ودفع نواب المعارضة الذين تجرأوا على التشكيك في الإجراءات الحكومية أو انتقادها ثمن عدم الوثوق في المعارضة السياسية، الذي يبدو أنه أمر متجذر بعمق في كبار شخصيات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية. وعلى سبيل المثال، أُلقي القبض على النائب السابق فابيان بانسيريانينو، وهو أحد الأصوات الناقدة النادرة في ظل نظام الرئيس نكورونزيزا، في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتمت ملاحقته قضائياً بتهمة التمرد والافتراء وتقييض الأمن الداخلي والخارجي للدولة. وفي 7 أيار/مايو 2021، حكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة.

39- وصحيح أن العنف السياسي قد انخفض عموماً، إلا أن هذا الأمر ليس دليلاً على تحسن التسامح السياسي. ولم تتخذ أي تدابير هيكلية لضمان معاقبة المسؤولين عن أعمال العنف المرتكبة أثناء الانتخابات أو لمنع ظهور هذه الممارسات من جديد، لا سيما خلال العمليات الانتخابية المقبلة. وقيل إن عناصر من شبيبة الإيمونيراكور تلقوا تعليمات بعد الانتخابات بوقف العنف ضد المعارضين، إلا أنه يمكن حشدهم في أي وقت بأمر من السلطة وحزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

وعلاوة على ذلك، ومنذ الهجمات المسلحة التي وقعت في ربيع عام 2021، يقوم عناصر شبيبة الإمبريلاكور مجدداً بمراقبة أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية عن كثب في بعض المناطق. وكما ذكر سابقاً، اتُّهم أعضاء في المؤتمر الوطني من أجل الحرية، نتيجة لهذه الهجمات، بالتعاون مع المتمردين أو بحيازة أسلحة، دون أن يكون من الممكن توضيح ما إذا كانت هذه الاتهامات تعزى إلى انتمائهم السياسي أو تستند إلى أدلة موضوعية.

هاء - العائدون

40- حتى 30 حزيران/يونيه 2021، كان لا يزال هناك 276 275 بوروندياً مسجلين رسمياً بوصفهم لاجئين في البلدان المجاورة، وكان قد أعيد 164 990 لاجئاً بوروندياً إلى وطنهم في إطار البرنامج الثلاثي الرامي إلى دعم العودة الطوعية الذي استُهلّ في عام 2017، ومن بينهم 42 299 لاجئاً أعيدوا منذ كانون الثاني/يناير 2021⁽¹¹⁾. وعاد غالبية اللاجئين من تنزانيا (129 535) ورواندا (28 212)، وهما البلدان اللذان بدأت منهما عمليات الإعادة إلى الوطن في آب/أغسطس 2020⁽¹²⁾.

41- وخفّ مناخ العداء والريبة تجاه العائدين لأنه، وفقاً للعديد من الشهود، صدرت تعليمات إلى المسؤولين الإداريين المحليين وعناصر شبيبة الإمبريلاكور باستقبال العائدين بشكل أفضل - وهو أمر مهم جداً لإتاحة عودة اللاجئين بأعداد كبيرة على نحو ما ترغبه الحكومة. غير أن مؤتمر الأساقفة الكاثوليك أعرب في حزيران/يونيه 2021 عن أسفه لأن العائدين لم يلقوا القبول الحسن في بعض مناطق البلد ولأنهم مع الأسف يتعرضون للترهيب والقمع⁽¹³⁾.

42- والواقع أن هناك أشخاصاً أعيدوا مؤخرًا إلى الوطن وتعرضوا لسوء معاملة، ولا سيما على أيدي عناصر من شبيبة الإمبريلاكور. واتُّهم بعض العائدين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا نشطين سياسياً في الماضي، بالتعاون مع جماعات مسلحة، وجرى توقيف واحتجاز بعضهم تعسفاً وتم تعذيبهم أثناء احتجازهم. وفي بعض الأحيان، عاد لاجئون إلى بلدانهم المضيفة مدفوعين بالخوف من أن يكونوا مطلوبين أو من أن يجري توقيفهم أو قتلهم؛ وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة إلى بعض الذين جاءوا بأنفسهم لدراسة الوضع تمهيداً لاتخاذ قرار بشأن إمكانية العودة في إطار البرنامج الثلاثي.

43- ولا تزال هناك صعوبات كبيرة تعيق إدماج العائدين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، إذ ما زالت الأوضاع السائدة غير مواتية لاستقبالهم نتيجة الفقر المزمن في البلد. وبسبب الضغوط التي مارستها الحكومة لزيادة وتيرة عودة اللاجئين، تم تجاوز قدرة المناطق المضيفة على استيعابهم. وحوالي 70 في المائة من العائدين في حاجة ملحة إلى المساعدة الإنسانية و23 في المائة منهم في حاجة ماسة جداً إلى هذه المساعدة، بحسب التقديرات⁽¹⁴⁾.

44- ويعاني العائدون من جملة أمور منها انعدام سبل العيش أو قلّة مرافق الإيواء أو الأراضي، وعدم إمكانية الوصول إلى المدارس والخدمات الصحية، فضلاً عن المشاكل الأمنية بما فيها النزاعات العقارية والعائلية المحلية غير المحلولة بسبب أوجه القصور التي تعتري نظام العدالة. كما أنهم يتعرضون

(11) انظر <https://data2.unhcr.org/en/dataviz/57?sv=13&geo=0>.

(12) انظر "العودة الطوعية للاجئين البورونديين"، على الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/en/documents/details/87857>.

(13) انظر www.eglisecatholique.bi/index.php/fr/vie-de-l-eglise1/communiqués/communiqué-de-cloture-de-l-assemblée-plénière-de-la-conférence-des-évêques-catholiques-du-burundi-du-mois-de-juin-2021.

(14) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Burundi - Aperçu des besoins humanitaires », p. 38، 2021. متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/hno_2021-burundi_v10_.pdf.

للمضايقة والاضطهاد والتمييز من جانب المجتمعات المحلية وغيرها⁽¹⁵⁾. والأسر المعيشية التي ترأسها نساء تعاني أكثر من غيرها من أوضاع هشة وتواجه تحديات محددة⁽¹⁶⁾. وفي عام 2021، كان 22 في المائة من العائدين يعتبرون أن الوضع الأمني في بوروندي لم يتحسن منذ فرارهم⁽¹⁷⁾.

واو - عامة السكان

1- الوضع الاجتماعي-الاقتصادي

45- لا يزال الوضع العام للسكان البورونديين مثيراً للقلق فيما يتعلق بالتمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وتشير التقديرات إلى أن 84 في المائة من السكان كانوا يعيشون تحت خط الفقر في عام 2019، حيث بلغ دخل الفرد السنوي 260 دولاراً أمريكياً⁽¹⁸⁾. وفي عام 2020، ارتفعت أسعار السلع الغذائية الأساسية مثل الفاصوليا والأرز والذرة، لا سيما بسبب قرار إغلاق الحدود لمكافحة جائحة كوفيد-19 والكوارث الطبيعية المختلفة التي أثرت على المحاصيل. وتشير التقديرات إلى أنه في عام 2021، سيكون 2,3 مليون شخص في بوروندي في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم 661 000 شخص في حاجة ماسة إليها. وتتعلق معظم الاحتياجات بالأمن الغذائي (مليوناً شخصاً) والتغذية (704 000 شخص، و 63 في المائة منهم من الأطفال)، فضلاً عن إمكانية الانتفاع بالخدمات الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى والتعليم. وهذه الأرقام أعلى قليلاً مما كانت عليه في عام 2020، حيث كان هناك 1,7 مليون شخص من المعوزين⁽¹⁹⁾.

46- وبوروندي معرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية. وفي عام 2020، تضرر 100 000 شخص من الكوارث الطبيعية وشرد من بينهم 44 222 شخصاً⁽²⁰⁾. وفيما يتعلق بالصحة، يؤدي عدم الاستقرار المالي الذي يعاني منه السكان وعدم ملائمة شبكة المرافق الطبية من حيث عددها ومن حيث تنوع الرعاية الصحية الموفرة فيها إلى تقليل إمكانية الانتفاع بالرعاية الصحية الأساسية⁽²¹⁾. ووعد الرئيس نديشيمييه بإقامة مستشفى في كل بلدة من البلديات البالغ عددها 119 بلدة، ولكن لم تُترجم هذه الأفعال إلى أفعال بعد. واتخذت بوروندي منذ صيف عام 2020 تدابير للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، وأعلنت في نهاية تموز/يوليه 2021 أنها ستسمح في نهاية المطاف لسكانها بتلقي اللقاحات. واستؤنف التعاون مع منظمة الصحة العالمية، ولا سيما مع وصول ممثلها الجديد في نيسان/أبريل 2021.

(15) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة بوروندي لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم لعام 2021"، ص 14.

(16) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Burundi - Aperçu des besoins humanitaires », p. 74, 2021.

(17) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة بوروندي لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم لعام 2021"، ص 14.

(18) Groupe de la Banque mondiale, *Macro poverty outlook for Sub-Saharan Africa: country-by-country analysis and projections for the developing world*, p. 211, et Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Burundi - Aperçu des besoins humanitaires 2021 », p. 14.

(19) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Burundi - Aperçu des besoins humanitaires », p. 32, 2021.

(20) المرجع نفسه، ص 21؛ www.unicef.org/burundi/stories/dire-straits.

(21) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Burundi - Aperçu des besoins humanitaires », p. 78, 2021.

47- وتشير التقديرات إلى أنه في عام 2021، سيكون 176 000 شخص (98 في المائة منهم من النساء) في حاجة إلى الحماية، ولا سيما فيما يتعلق بأعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. غير أن معظم المراكز الصحية لا تتوفر لديها الموارد والقدرات اللازمة لرعاية الضحايا بشكل ملائم ودقيق. إن الخدمات الشاملة الموفرة لحالات الطوارئ الملحة ليست كافية ولا يسهل الوصول إليها، حيث لا يوجد سوى ستة مراكز جامعة في جميع أنحاء البلد وهي مراكز انخفضت قدرتها التشغيلية كثيراً منذ أن أوقف البنك الدولي تمويله⁽²²⁾. وتواجه النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر مدقع خطراً متزايداً من التعرض للعنف الجنسي، وكثيراً ما يتبعن استراتيجيات سلبية للتكيف مع واقع الحال، مثل ممارسة البغاء، إلا أن ذلك يزيد بدوره من خطر تعرضهن للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس⁽²³⁾.

48- ووفقاً لتقديرات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، فإن أكثر من 160 000 طفل تتراوح أعمارهم بين 3 سنوات و16 سنة، بمن فيهم 80 000 فتاة، قد لا يلتحقون بالمدرسة أو قد ينقطعون عن الدراسة في عام 2021، لا سيما بسبب ارتفاع مستوى الفقر الأسري، ومحدودية العرض التعليمي سواء من حيث الهياكل الأساسية أو من حيث عدد المعلمين. ولا تزال بيئة التعلم غير مواتية حيث يبلغ متوسط عدد الطلاب في الصف 75 طالباً (133 طالباً في بلدية بوجومبورا)، ويعزى ذلك أيضاً إلى نقص المواد التعليمية والمياه والكهرباء. كما أن العنف الممارس في المدارس، بما في ذلك العنف الجنسي والحمل غير المرغوب فيه، يشكل عقبة أمام تعليم الفتيات تحديداً. وفي عام 2020، كان أكثر من 50 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و19 عاماً في المقاطعات المتاخمة لتتنانيا غير ملتحقين بالمدرسة⁽²⁴⁾.

2- الانتهاكات الرئيسية

49- أُجبر السكان، رغم الفقر المدقع الذي يعانون منه، على دفع مساهمات - لا تستند في غالبيتها إلى أي أساس قانوني - من أجل تمويل البنية التحتية العامة، والإسهام في التنمية أو دعم الحزب الحاكم، تحت طائلة حرمانهم من تلقي خدمات أو من دخول أماكن عامة، أو رفض منحهم وثائق إدارية. ونُظمت عملية لطلب مساهمة من الموظفين العموميين سميت مساهمة "طوعية"، في مقاطعة واحدة على الأقل، من أجل تمويل مسابقة كرة قدم تكريماً للرئيس نكورونزيزا. وتعرض أيضاً أشخاص للتهديد لأنهم لم يمنحوا ما يكفي للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

50- ومنذ وصول إفاريسيتي ندايشيميي إلى سدة الحكم، تلقى عناصر شبيبة الإيمونيراكور فيما يبدو تعليمات بوقف أعمال العنف الممارسة ضد السكان وبالامتناع عن الحلول محل قوات الأمن. وانخفض بالفعل عدد الحوادث التي تورط فيها عناصر شبيبة الإيمونيراكور في عدة مقاطعات، باستثناء المقاطعات الحدودية وتلك التي تشهد هجمات مسلحة حيث تحافظ السلطات على وجودهم، لا سيما داخل اللجان الأمنية المشتركة، لضمان استتباب الأمن. ولذلك يواصلون جولاتهم الليلية في هذه الأماكن، مما يتيح لهم أحياناً الفرصة لتجريد الأشخاص الذين يصادفون مما يملكون. وفي 30 حزيران/يونيه 2021، تلقت قوات الدفاع أمراً داخلياً مكتوباً يقضي بالاعتماد على "الحركات السياسية المسلحة" للسيطرة على العصابات المسلحة⁽²⁵⁾، وهو شبه اعتراف رسمي بأن رابطة الشباب التابعة للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية رابطة مسلحة وتدعم قوات الدفاع.

(22) المرجع نفسه، ص 76.

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه، ص 67 و68.

(25) انظر المرفق الخامس من هذا التقرير.

51- وعُثر بانتظام على جثث عديدة في الأماكن العامة، لا سيما بالقرب من الطرق أو الممرات المائية. وواصلت السلطات المحلية دفنهم فوراً دون السعي إلى تحديد هوية المتوفين أو التحقيق في أسباب الوفاة أو العثور على الجناة المحتملين، مع أن معظم الجثث تظهر عليها علامات تدل على موت عنيف. ووفقاً لرابطة إيتيكا، قتل 554 شخصاً، من بينهم 118 امرأة، خلال السنة الأولى من ولاية الرئيس ندايشيميي؛ وعُثر على جثث 250 منهم في أماكن عامة⁽²⁶⁾.

52- ونظراً إلى تقصير السلطات الشديد في مواجهة هذه الظاهرة، يستحيل التمييز بين الحالات التي يُنتهك فيها الحق في الحياة على أيدي عملاء الدولة أو عناصر شبيبة الإمبريلاكور، والحالات التي يعاقب عليها القانون العام، مثل جرائم القتل المرتبطة بنزاعات عقارية أو عائلية أو الجرائم البشعة، التي تُرتكب بصورة متكررة ودون أي عقاب، خصوصاً عندما ينتمي الضحايا إلى حزب معارض. ويشكل سلوك السلطات في حد ذاته انتهاكاً، إذ برفضها فتح تحقيقات موثوق فيها ونزيهة في هذه القضايا، تخلّ بالتزامها بحماية الحق في الحياة والحق في الانتصاف الفعال. بل إن صمت السلطات المستمر في وجه هذه الظاهرة يمكن أن يُفسّر على أنه قبول ضمني لهذه الممارسات، لا سيما عندما لا ينتمي الضحايا إلى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية.

زاي - العدالة

53- لم يحرز أي تقدم يذكر في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. وفي الواقع، لم تتبّع الإدانات الأولى التي صدرت في صيف عام 2020 إدانات أخرى مما كان قد شكّل قطيعة كبيرة مع الماضي. وصحيح أنه تمت إدانة بعض أفراد الشرطة والجيش بارتكاب جرائم عادية، تحت تأثير الكحول في غالبيتها، وأنه أُلقي القبض على عناصر من شبيبة الإمبريلاكور لارتكابهم انتهاكات خطيرة، إلا أنه أفرج عن العديد منهم فيما بعد و/أو "عوقبوا" داخلياً. وبالنسبة إلى أولئك الذين لا يزالون رهن الاحتجاز، لم يتضح بعد ما إذا كانت الإجراءات ستقود إلى نتيجة مرضية. وأفيد بأن عملاء دائرة الاستخبارات الوطنية وما شابه، المعروفين بتورطهم في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، قد أوقفوا واحتجزوا. غير أن التعقيم المحيط بهذه الإجراءات لا يتيح معرفة ما إذا كان هذا الأمر مرتبطاً بأفعالهم السابقة أو بجرائم وجنح أخرى، أو ما إذا كان متعلقاً بتسوية حسابات داخلياً.

54- ولا تزال هناك أوجه قصور تشوب نظام العدالة، بما فيها الفساد، واستغلال النفوذ، وتدخل سلطات متعددة وأعضاء المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وعدم الالتزام بالإجراءات والمهل القانونية، وعدم تنفيذ قرارات المحاكم، لا سيما قرارات الإفراج، فضلاً عن الجمود الذي يعوق بعض الإجراءات. ولا يزال ضحايا الانتهاكات محرومين من سبل الانتصاف الفعالة، ولا يزالون يتعرضون للتهديد والترهيب.

55- إن عدم استقلال القضاء ظاهرة قديمة، ولكن استخدامه لأغراض سياسية ودبلوماسية قد ازداد في عهد الرئيس ندايشيميي، كما يظهر جلياً من التسلسل الزمني لأحداث قضية جيرمان روكوكي. فقد صدر قرار المحكمة العليا بنقض قرار الاستئناف الأول الذي أكد إدانته بالسجن لمدة 32 عاماً بتاريخ 30 حزيران/يونيه 2020، أي بعد مرور 12 يوماً على تنصيب الرئيس ندايشيميي. وأجريت دعوى الاستئناف الثانية في 24 آذار/مارس 2021، بعد صدور الأعمال الأولى المتعلقة بالحوار المعقود مع الاتحاد الأوروبي. ولم يُعلن عن قرار محكمة الاستئناف، الذي كان ينبغي أن يصدر في غضون شهر واحد، إلا في 21 حزيران/يونيه 2021، أي بعد ساعات قليلة من إعلان سفير الاتحاد الأوروبي بدء إجراءات رفع العقوبات المفروضة على بوروندي.

(26) انظر https://ligue-iteka.bi/wp-content/uploads/2021/06/Lettre_au_President_Evariste_Ndayishimiye_du_18_juin_2021.pdf

56- ولم تتخذ أي تدابير هيكلية للسعي إلى معالجة هذه المشاكل. بل على العكس من ذلك، إذ إن التعديل الذي أدخله المجلس الأعلى للقضاء سيزيد من إمكانية سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية ويؤدي إلى تأسيسها: سلطة القضاء، التي يرأسها رئيس الدولة، ستكون مسؤولة عن رصد نوعية القرارات القضائية وتدابير إنفاذها، بل وقد تتخذ تدابير تصحيحية. وفي نهاية تموز/يوليه 2021، أعلن حاكم مقاطعة بوجومبورا أنه يريد رصد القرارات القضائية الصادرة ومراقبة تنفيذها. وتعتزم الحكومة أيضاً إلغاء المؤسسات المتخصصة المعنيتين بمكافحة الفساد، وهما المحكمة الخاصة واللواء الخاص، واعتبر بعض المراقبين هذا الأمر خطوة إلى الوراء في مكافحة الاختلاسات الاقتصادية.

حاء - الأسس الاقتصادية للدولة

57- وجدت اللجنة في تقريرها السابق⁽²⁷⁾ أن الفساد، واختلاس المال العام، والنزاعات، وتحقيق مصالح بطريقة غير مشروعة، هي الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد البوروندي، مما يجرم الدولة البوروندية من الموارد اللازمة لتمويل أنشطة حماية حقوق الإنسان ولإعمال هذه الحقوق.

58- والرئيس ندايشيمي، إدراكاً منه للمشكلة، جعل من مكافحة الفساد إحدى أولوياته. غير أن الإصلاحات كانت حتى الآن متواضعة نسبياً، بل مثيرة للجدل، مثل المشروع الرامي إلى إلغاء المؤسسات المتخصصة المعنيتين بمكافحة الفساد. ومرة أخرى، فإن هذه التدابير هي تدابير رمزية بشكل رئيسي، مثل إقالة وزير التجارة والنقل والصناعة والسياحة، التي أثارت دهول الجميع، في 1 أيار/مايو 2021 بحجة أن أفعاله قد "تقوّض اقتصاد البلد"، أو التسريح الجماعي في ربيع عام 2021 لمسؤولين متهمين بالاختلاس، دون فتح تحقيقات معمقة أو اتخاذ إجراءات قانونية. وما زال الأثر الرادع لمثل هذه القرارات غير مثبت، في حين أن العقوبات الجماعية المفروضة تولّد إحساساً بتعسف هذه العقوبات. وفي الوقت الراهن وفي غياب أي عملية إصلاح هيكلية موثوقة فيها، لدى اللجنة أسباب معقولة تدعوها إلى الاعتقاد بأن الفساد لا يزال مستشرياً في بوروندي، سواء الفساد الذي يؤثر على السكان في حياتهم اليومية أو فساد كبار المسؤولين.

59- وعلاوة على ذلك، أبدى رئيس الدولة أحياناً موقفاً غامضاً، من خلال مراوغته بشأن ضرورة قيام الموظفين العموميين بالتصريح عن ممتلكاتهم، مع العلم أن هذا الأمر منصوص عليه في الدستور، أو من خلال إعلانه أنه لن يتم التحقيق إلا في حالات الفساد المرتكبة بعد تنصيبه، مكرساً بحكم الواقع الإفلات من العقاب على الأفعال الواقعة سابقاً.

60- ولكن الجدير بالذكر أن ثمة تطورات طرأت في قطاع التعدين، حيث لاحظت اللجنة أن الحصول على تراخيص التعدين مشروط بدفع مبالغ كبيرة إلى أشخاص رفيعي المستوى، وأن انعدام الشفافية بشأن المساعدات السنوية المقدّمة لتحقيق التنمية المجتمعية فضلاً عن غياب الإنجازات الملموسة على أرض الواقع، أمران يثيران تساؤلات بشأن احتمال حدوث اختلاسات. وكلف الرئيس ندايشيمي إحدى الجهات بمراجعة حسابات قطاع التعدين، وذلك بلا شك رداً على اتهامات مجلس الأمن القومي في عام 2019 بأن شركات التعدين لا تقي بالتزاماتها وبأنها تصدر تقارير مزوّرة عن إنتاجها. وفي 8 نيسان/أبريل 2021، حظرت الحكومة على شركة "راينبو للتعدين في بوروندي" تصدير الفلزات الأرضية النادرة التي تنتجها في غاكارا. واتخذ هذا القرار إثر ادعاءات اتهمت الشركة بتقديم بيانات خاطئة فيما يخص كمية الفلزات الأرضية النادرة وأسعار البيع الحقيقية. وفي 15 نيسان/أبريل 2021، ندد رئيس الوزراء بممارسات شركات التعدين التي "تسلب البلد ثروته الطبيعية". وفي 1 تموز/يوليه 2021، أعلن الرئيس أن

الاتفاقات المتعلقة بامتيازات التعدين التي أبرمت في ظروف غير قانونية أو التي تشوبها ثغرات سيتم تعليقها أو فسخها كي يتسنى للموارد الطبيعية أن تسهم حقا في تنمية البلد. وفي منتصف تموز/يوليه 2021، علقت الحكومة أنشطة شركات التعدين بعد اتهامها بعدم الامتثال لاتفاقيات التعدين. وأضاف أن هذه الاتفاقيات لا تدرّ أرباحا كافية على بوروندي ويجب إعادة التفاوض بشأنها.

61- ويمكن بالفعل أن يقود التهديد بإنهاء اتفاقات التعدين من جانب واحد إلى إبرام اتفاقات تكون أكثر فائدة ومنفعة للبلد. ولكن يجب أن تجرى المفاوضات بشفافية تامة كي يكون لها تأثير على ممارسات الفساد. وإلا، فمن الممكن أن تصبح إعادة التفاوض هذه فرصة لتتيح لمسؤولين رفيعي المستوى قبض مبالغ مالية جديدة. وتحقيقاً لمصلحة جميع الأطراف المعنية، يجب أن تتخذ جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد أو تنظيم أنشطة شركات التعدين بما يحترم سيادة القانون.

طاء - سيادة القانون

62- تستند الدولة القائمة على سيادة القانون إلى ثلاثة أسس بديهية هي: الدولة التي تتصرف وفقا للقانون، والدولة الخاضعة للقانون، والدولة التي يتحلّى قانونها بصفات متأصلة فيه⁽²⁸⁾. وعلى الرغم من إعراب الرئيس ندايشيمي عن رغبته في تعزيز سيادة القانون، التي تدهورت تدهورا شديدا في السنوات العديدة الماضية، لا تزال هذه السيادة تتآكل بسبب تدني مستوى احترام الإجراءات والقوانين مقارنة بذي قبل.

63- وقامت السلطات على أعلى المستويات بالسماح أو القبول صراحةً بانتهاك أحكام الدستور والقوانين. وعلى سبيل المثال، لم يف الوزراء بالتزامهم الدستوري بالتصريح عن ممتلكاتهم. ثم أعلن الرئيس، الذي أصرّ في البداية على أن يتم ذلك بسرعة، أن هذه التصريحات ليست واقعية ويتعذر إجراؤها، قبل أن يعلن، في 9 حزيران/يونيه 2021، أنه يمكن الآن ملء وثائق التصريحات عن طريق الاستثمارات التي باتت متاحة لهذا الغرض. ولكن لم يؤكّد بعد أن الوزراء قاموا بهذه التصريحات. ويحدّد الدستور، الذي يستند إلى اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، حصصا إثنية داخل المؤسسات الرئيسية وقوات الدفاع والأمن، ولكن وفقا لتقديرات مختلفة، لم تعد تُحترم هذه الحصص إلا في البرلمان⁽²⁹⁾.

64- وتجاوزت سلطات أخرى صلاحياتها باتخاذ قرارات دون احترام الإجراءات القانونية المعمول بها. وعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير 2021، أعلنت وزارة الداخلية والتنمية المجتمعية والأمن العام أنها ستستبدل جميع جباة الضرائب التابعين لبلدية بوجومبورا، الذين اتهمتهم بالاختلاس. وفي 9 نيسان/أبريل 2021، أعلنت الوزارة التسريح الجماعي والفوري للمحاسبين البلديين البالغ عددهم 119 محاسباً اتهمتهم بالتواطؤ مع جباة الضرائب السابقين. وفي شباط/فبراير 2021، أصدرت الوزارة قراراً يفرض على المحال التجارية الموجودة في الأسواق العامة أن تغلق أبوابها في غضون عشرة أيام وأن تغتير مكانها داخل الأسواق، في حين أن معظمها يعمل بصورة قانونية. وفي تموز/يوليه 2021، أعلنت وزيرة العدل التسريح الجماعي لقضاة المحاكم المحلية بعد ورود شكاوى من السكان. ودعا رئيس مجلس الشيوخ إلى سجن الأزواج المتعاشرين وإرغامهم على العمل في الحقول. كما تقرض السلطات المحلية المزيد من الضرائب والاشتراكات بجميع أنواعها، وغالبا ما يتم ذلك دون الاستناد إلى أي أساس قانوني.

(28) J. Chevallier cité par E. David, « Conclusions générales », dans *L'État de droit en droit international*, Colloque de Bruxelles de la Société française pour le droit international, Paris, Pedone, 2009, p. 435 et suiv., à la page 436.

(29) <https://ligue-iteka.bi/wp-content/uploads/2021/03/Situation-po-ethnique-26-mars-2021.pdf>

65- وعلى النقيض من ذلك، لم يتم تنفيذ أو تطبيق القرارات المتخذة قانوناً بشكل كامل، على غرار العفو الرئاسي الممنوح نظرياً إلى 200 5 سجين في آذار/مارس 2021، والذي لم يبدأ تنفيذه إلا في منتصف نيسان/أبريل. وفي أوائل تموز/يوليه 2021، كان قد أُفرج فعلاً عن 2 600 سجين فقط ممن جرى العفو عنهم، وورد أن بعضهم احتُجز مجدداً بعد وقت قصير من إطلاق سراحهم، بينما اختطف آخرون وباتوا في عداد المفقودين. وثمة قرارات قضائية لم تنفذ، ولا سيما قرارات بشأن الإفراج المؤقت عن محتجزين في انتظار المحاكمة أو بشأن الإفراج عن محتجزين بعد صدور حكم بالبراءة. فعلى سبيل المثال، كان ينبغي إطلاق سراح جيرمان روكوكي فور إعلان قرار محكمة الاستئناف، ولكن لم يخرج من السجن إلا بعد أسبوع، وذلك بعد ضغوط مارسها المجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي. وعلى العكس من ذلك، اتخذت قرارات أخرى، مثل تدمير مبان أنشئت بصورة فوضوية أو غير قانونية، ونُفذت على الفور تقريباً ودون أن يتاح للأشخاص المعنيين أي سبيل انتصاف أو مهلة معقولة.

66- وأيد الرئيس ندايشيمبي هذه القرارات صراحة أو ضمناً، مع العلم أنها اتخذت دون الاستناد إلى أساس قانوني ودون احترام الإجراءات السارية ودون فسح المجال أمام الأشخاص المعنيين للاستئناف. وهذه الممارسات، وإن كانت القرارات المتخذة قائمة فيما يبدو على أسس سليمة، تقوض مبادئ سيادة القانون واليقين القانوني والفصل بين السلطات.

ياء - المسؤوليات

1- مسؤولية الدولة البوروندية

67- يجوز تحميل الدولة البوروندية المسؤولية عن الوقائع التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان مرتكبة على أيدي عملاء الدولة، ولا سيما من دائرة الاستخبارات الوطنية والشرطة، وكذلك من السلطات الإدارية التي تمثل الدولة على مختلف المستويات.

68- وكثيراً ما يعمل عناصر شبيبة الإمبرونراكور بمفردهم، أحياناً كمساعدين أو بدائل لقوات الأمن، وذلك بحضور عملاء الدولة أو بموافقتهم أو بناء على طلبهم. وهم يتمتعون بدرجة عالية من حرية العمل التي تخولها لهم السلطات البوروندية التي تملك الوسائل اللازمة لمراقبتهم. ويملك بعضهم آليات ومعدات مخصصة لأجهزة الدفاع والأمن، مما يدل على الدور المحوري الذي يضطلعون به في الهياكل الأمنية الرسمية وغير الرسمية للدولة. والدولة البوروندية مسؤولة مباشرة عن الإجراءات التي يتخذها عناصر شبيبة الإمبرونراكور بناء على تعليمات عملائها أو عندما يكونون تابعين لهم كلياً أو خاضعين لسلطتهم الفعلية. وفي الحالات أخرى، عندما لا تقوم الدولة البوروندية بالتحقيقات اللازمة ولا تجري الملاحقات القضائية الفعالة، تعرّض نفسها للمساءلة عن عدم حماية حقوق الإنسان⁽³⁰⁾.

2- مسؤولية المجموعات المسلحة

69- جمعت اللجنة معلومات عن حالة حديثة العهد أنشك فيها الحق في الحرية، والحق في الأمن، والحق في السلامة البدنية لعدة ضحايا، من بينهم أطفال، وقد ارتكبت هذه الأفعال على يد جماعة مسلحة مجهولة الهوية في الأراضي البوروندية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أيضاً أن هناك جماعات مسلحة ارتكبت انتهاكات خطيرة للحق في الحياة في سياق هجمات مسلحة، ولكن اللجنة لم تتمكن من جمع أدلة كافية لإثبات سير الأحداث ومن ثم تحديد هوية مرتكبيها، ولا سيما بسبب رفض الحكومة التعاون معها.

(30) A/HRC/39/CRP.1، الفقرات 229-237 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة).

رابعاً - جرائم القانون الدولي

ألف - العناصر المكونة للجريمة وتصنيف الجرائم

70- لا تزال لدى اللجنة أسباب معقولة تدعوها إلى الاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية، كما يُعرّفها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ارتكبت في بوروندي كجزء من الجرائم التي وقعت في السياق الانتخابي. وشملت هذه الجرائم أحكاماً بالسجن أو أشكالا أخرى من الحرمان الخطير من الحرية البدنية والتعذيب والاضطهاد لأسباب سياسية، لا سيما ضد المعارضين السياسيين وبعض أقاربهم⁽³¹⁾.

71- واستمر ارتكاب هذه الأفعال في شتى المقاطعات على أيدي جناة مختلفين لهم طرائق عمل متماثلة وهدف واحد هو إضعاف المعارضة السياسية. ولذلك، يمكن وصف هذه الحوادث باعتبارها "هجمات منهجية" تستهدف المدنيين عمداً. ولا شك في أن الجناة المفترضين الذين ارتكبوا هذه الجرائم الدولية كانوا على علم بهذا الهدف، ولا سيما من خلال التعليمات التي تلقوها بهذا الشأن من مختلف مستويات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية ومن السلطات المحلية؛ وهذا يعني أنهم كانوا بالضرورة يدركون السياق الذي تندرج فيه أعمالهم.

باء - المسؤوليات الفردية

72- استكملت اللجنة قائمتها الخاصة بمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية المزعومين؛ وتظل هذه القائمة سرية من أجل حماية المصادر واحترام افتراض البراءة. ومع ذلك، تحتفظ اللجنة بحق مشاطرة القائمة.

خامساً - عوامل الخطر

ألف - لمحة عامة

73- منذ عام 2019، تقوم اللجنة بتحليل عوامل الخطر التي قد تؤدي إلى تدهور حالة حقوق الإنسان في بوروندي⁽³²⁾ استناداً إلى الإطار التحليلي للتنبؤ بالجرائم الوحشية الذي أعدته الأمم المتحدة⁽³³⁾. ويتمشى هذا النهج مع منطق مبدئي الإنذار المبكر والوقاية. ومع ذلك، فإن وجود عوامل الخطر هذه، الذي تشتهه مؤشرات موضوعية، لا يمكن من تحديد مدى احتمال وقوع جرائم وحشية. وبالإضافة إلى التطورات المذكورة أعلاه في الجزء المتعلق بحالة حقوق الإنسان، لا بد من الإشارة إلى تطورات أخرى في سياق هذا التحليل.

74- ويدعي الرئيس نديشيمييه أنه يواصل الإرث الكامل للرئيس نكورونزيزا، الذي أثنى عليه مرارا وتكرارا والذي مُنح، رغم وفاته، مركز المرشد الأعلى للوطنية. ولا تزال السلطات البوروندية تقدم انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ عام 2015 على أنها "سوء تفاهم" و"نقاط اختلاف" ينبغي طي صفحاتها. وهي، بتكريس إفلات الجناة من العقاب وعدم توفير سبل الانتصاف للضحايا، تغلق الباب أمام المصالحة الدائمة. كما ترفض السلطات البوروندية التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومناقشة القضايا ذات الصلة.

(31) A/HRC/36/CRP.1، الفقرات 682-691.

(32) A/HRC/42/CRP.2، الفقرات 379-562 (الوثيقة متاحة على الموقع الشبكي للجنة) و A/HRC/45/CRP.1، الفقرات 743-769.

(33) A/70/741-S/2016/71.

وما زال ذكر أي من الانتهاكات المرتكبة يُعتبر هجوما ذا دوافع سياسية يهدف إلى تشويه صورة البلد. وترفض السلطات أي عملية مراقبة دولية مستقلة بشأن مسألة حقوق الإنسان ولا تقبل سوى أنشطة التعاون التقني. ولا يزال الدين والسياسة متشابكين جدا، وينظم الرئيس ندايشيمي، مثل سلفه، العديد من صلوات الشكر.

75- بيد أن الرئيس لم يتردد في الخروج عن إرث نكورونزيزا في مجالات أخرى، بما فيها السعي إلى تطبيع العلاقات مع رواندا والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي وزيادة الزيارات الرسمية إلى البلدان الأفريقية.

76- إن الديمقراطية التوافقية التي أرساها اتفاق أروشا تنص على مشاركة المعارضة السياسية، وقد ضُمَّت فعلاً الحكومات المتعاقبة أثناء ولاية الرئيس نكورونزيزا عدداً قليلاً من وزراء المعارضة. بيد أن المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية يهيمن على المؤسسات السياسية الحالية بشكل كامل، من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي. وأعيد تنظيم الخدمات المتصلة بالرئاسة من خلال إخضاع ثماني إدارات متخصصة لسلطة الرئيس مباشرة، بما في ذلك مصرف جمهورية بوروندي، والأمانة الدائمة لمجلس الأمن القومي، والأمانة الدائمة لإدارة الأمن المركزي، والمفتشية العامة للدولة. إن تركّز السلطة في يد كل من المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية والرئيس يجسّد ضيق الحيز السياسي والديمقراطي وغياب الضوابط والموازن الحقيقية. ويقرّ البرلمان، الذي يسيطر عليه المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، مشاريع القوانين بالإجماع تقريبا، ولا يشكل منبرا للمناقشة أو أداة لمراقبة السلطة التنفيذية.

77- والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية هو المكان الوحيد الذي تُقَبَل فيه المناقشات والمنازعات. ومن الممكن والمحمّل أن تكون هناك توترات بين الجناح المتشدد، الذي يضم رئيس الوزراء آلان-غيوم بونيوني والأمين العام الجديد لحزب ريفيرين نديكوريو والجناح الأكثر انفتاحا، وهو جناح الرئيس ندايشيمي. ويمكن أن تفسر هذه التوترات بعض مواقف الرئيس المتناقضة والمتقلّبة وعدم تنفيذ بعض قراراته.

78- وواصلت لجنة الحقيقة والمصالحة استخراج جثث ضحايا مذابح عام 1972 من المقابر الجماعية، وليس مذابح الأزمات الأخرى التي شهدتها تاريخ بوروندي منذ الاستقلال. وفي الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2021، عقد مجلس الشيوخ مؤتمرات بشأن أحداث عام 1972 وُجِدت فيها دعوات عاجلة لوصف هذه المجزرة بالإبادة الجماعية ضد الهوتو. إن النهج الأحادي والمتحيز بوضوح في تناول تاريخ البلد، الذي يطغى على عملية العدالة الانتقالية، يزيد من خطر تحليل الذاكرة التاريخية من منظور عرقي واعتبار مجموعة عرقية ضحية المجموعة الأخرى. ومن المنطقي أن تكشف هذه الأنشطة النقاب عن الخلافات السائدة في المجتمع البوروندي وأن تزيد إذاً من خطر التحريض على الكراهية العرقية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أجرت الحكومة تعدادا لجميع موظفي الخدمة المدنية، تضمّن مسائل حساسة، ولا سيما مسألة الانتماء العرقي، ولم تقدّم ضمانات بشأن حماية واستخدام البيانات التي تم جمعها ولم تشرح الهدف المنشود منها.

باء - عوامل الخطر

79- يبين تحليل عوامل الخطر أن الحالة في بوروندي لا تزال تتطلب قدرا كبيرا من اليقظة. إن عدم استقرار الأمن الذي يهيئ بيئة تقضي إلى ارتكاب جرائم وحشية (عامل الخطر 1) تدلّ عليه المؤشرات التالية: وجود أزمة أمنية ناجمة عن الأعمال الإرهابية وتزايد الحوادث الأمنية (1(ب))؛ ومواجهة البورونديين، سواء داخل البلد أو خارجه، أزمة طوارئ إنسانية قد تكون ناجمة بشكل خاص إما عن كارثة طبيعية أو وباء (1(ج))؛ ووجود توتر سياسي ناجم عن أنظمة الحكم الاستبدادية أو قمع شديد للمعارضة السياسية (1(و))؛ وانعدام الاستقرار الاقتصادي الناجم عن ندرة الموارد (1(ز))؛ ومرور الاقتصاد الوطني بأزمة خطيرة (1(ح))؛ وانتشار الفقر المدقع بين السكان (1(ط)).

80- ومن ناحية أخرى، تلاشت المؤشرات التالية: صحيح أن الأزمة السياسية الناشئة عن الانتقال غير السلمي للسلطة في عام 2015 تبقى دون حل، إلا أن انتخابات عام 2020 والتصريحات الرامية إلى تطبيع العلاقات بين بوروندي والمجتمع الدولي قد خففت من حدة هذا الجانب (1(د)). وبالمثل، لا يبدو أن ادعاءات حدوث تزوير واسع النطاق خلال انتخابات عام 2020 لها أي عواقب على النظرة إلى شرعية الحكومة (1(د)).

81- ويتعلق عامل الخطر 2 بوجود سوابق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لم تمنع أو تتم المعاقبة عليها، مما يولد مخاطر حدوث المزيد من الانتهاكات. ويبقى هذا العامل الهيكلي، المرتبط بغياب الإرادة السياسية وضعف مؤسسات مكافحة الإفلات من العقاب، عاملاً هاماً تدلّ عليه المؤشرات التالية: وجود انتهاكات خطيرة سابقة وحالية لحقوق الإنسان (2(أ))؛ ووجود أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب اتسم بها التاريخ الحديث لبوروندي (2(ب))؛ ووجود سياسة أو ممارسة تكرر الإفلات من العقاب أو التهاون فيما يخص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (2(ج))؛ ورفض الحكومة استخدام جميع الوسائل الممكنة لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو تقاعسها عن القيام بذلك (2(د))؛ ومواصلة دعم المجموعات المتهمه بارتكاب انتهاكات، وعدم إدانة أفعالها (2(ه))؛ وإصدار تقارير متحيزة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو رفض الحكومة الاعتراف بوجود هذه الانتهاكات (2(و))؛ وغياب عملية مصالحة أو عملية عدالة انتقالية محايدة وجامعة (2(ز))؛ ونقشي عدم ثقة السكان في مؤسسات الدولة بسبب الإفلات من العقاب (2(ح)).

82- أما عامل الخطر 3 الذي يتعلق بضعف هياكل الدولة ويقوض قدرة الدولة على منع ارتكاب الجرائم الوحشية أو وقفها ومقاضاة مرتكبيها، فلا يزال موجوداً أيضاً وتدلّ عليه المؤشرات التالية: افتقار المؤسسات القضائية والمؤسسات المعنية بإنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان إلى الموارد الكافية والتمثيل المناسب (3(ب))؛ وعدم وجود عدالة مستقلة ومحايدة (3(ج))؛ وانعدام فعالية الرقابة المدنية الممارسة على قوات الأمن (3(د))؛ وارتفاع مستويات الفساد أو سوء الإدارة (3(ه))؛ وعدم كفاية الآليات الداخلية للرقابة والمساءلة وعدم فعاليتها، أما الآليات الخارجية، فتكاد تكون منعدمة أو يصعب على الضحايا الوصول إليها (3(و)).

83- ويتعلق عامل الخطر 4 بوجود أسباب أو أهداف أو عناصر أخرى تحفز على استخدام العنف ضد فئات معينة من السكان. وما زال هذا العامل قائماً مع وجود عدة مؤشرات تدلّ عليه وهي: وجود دوافع سياسية تبعث على توطيد السلطة القائمة (4(أ))؛ ووجود مصالح اقتصادية ترتبط بالاحتفاظ بالسلطة (4(ب))؛ واعتبار المعارضين السياسيين تهديداً لمصالح الحكومة أو أهدافها، أو اتهامهم بخيانة البلد (4(ه))؛ والانتماء الفعلي أو المفترض إلى الجماعات المعارضة المسلحة أو تأييدها الفعلي أو المفترض (4(و))؛ وأيديولوجية المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية المتميزة بنموذجها عن "الحقيقة" وبالتالي عن تفوق هذه الهوية السياسية على كل الهويات السياسية الأخرى (4(ز))؛ واستغلال ما كان في الماضي من مظالم أو حالات إفلات من العقاب لأغراض سياسية (4(ح))؛ ووجود صدمة اجتماعية ناجمة عن حوادث عنف وقعت في الماضي ولم تعالج بعد، فخلقت مشاعر من الضياع والاغتراب والظلم، وربما الرغبة في الانتقام أيضاً (4(ط)).

84- ويظل عامل الخطر 5 موجوداً، وهو قدرة الجناة المحتملين على ارتكاب جرائم وحشية، والمؤشرات التي تدلّ عليه هي التالية: توافر الأفراد والأسلحة والذخائر، أو الموارد المالية، العامة أو الخاصة، اللازمة لتجنيد الأفراد وشراء الأسلحة والذخائر (5(أ))؛ والقدرة على نقل الأفراد ونشرهم، وعلى نقل الأسلحة والذخائر وتوزيعها (5(ب))؛ والقدرة على حشد أو تجنيد أعداد كبيرة من المؤيدين من السكان أو الجماعات وتوافر الوسائل اللازمة لتعبئتهم (5(ج))؛ واستحكام ثقافة قوية من الامتثال للسلطة والامتثال للجماعة، وهي حاضرة لدى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية ولدى شبيبة إميونيراكور (5(د))؛ ووجود قوات مسلحة أخرى أو جماعات مسلحة من غير الدول (5(ه)).

85- ولا تزال عوامل التخفيف (عامل الخطر 6) غائبة على الرغم من بعض التدابير التي اتخذتها السلطات لصالح وسائط الإعلام والتي لا تزال غير كافية لضمان حرية الصحافة واستقلالها. والمؤشرات هي: غياب مجتمع مدني وطني قوي ومنظم وتمثيلي، وعدم وجود وسائط إعلام وطنية حرة ومتنوعة ومستقلة (6(ب))؛ وغياب فرص الوصول إلى وسائط الإعلام الدولية (6(ج))؛ وقلة التعاون مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بل وانعدامه (6(ز))؛ وغياب إرادة لدى الحكومة للدخول في حوار وتقديم تنازلات وطلب دعم المجتمع الدولي، لا سيما فيما يخص المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (6(ح))؛ وعدم توفير بعض الدول المجاورة الدعم اللازم لحماية السكان البورونديين الذين يبحثون عن ملاذ (6(ي))؛ وعدم وجود آلية وطنية للإنذار المبكر (6(ك)).

86- وأصبحت مسألة تعاون بوروندي ومشاركتها مع المجتمع الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أو الإقليمية (6(د)) و(6(و))، مسألة معقدة. فمن جهة، ضاعف البلد جهوده على المستوى الدبلوماسي لتطبيع علاقاته مع بلدان المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الاتحاد الأوروبي، ولكنه رفض في الوقت نفسه أي تعاون بشأن المسائل السياسية ومسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إغلاق مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة ورفض إعادة فتح مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

87- ويتعلق عامل الخطر 7 بالأجواء والظروف المواتية للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستفادة سياسياً من قضايا الهوية أو الأحداث الماضية أو أسباب العنف. والمؤشرات الرئيسية التي تدل عليه هي التالية: التدخل في عمل المؤسسات الحيوية للدولة، أو تغيير تركيبها أو الإخلال بتوازن السلطات، كما هو الحال فيما يتعلق بالحصص العرقية (7(ب))؛ وتعبئة عناصر شبيبة الإمبرونيراكور في المناطق التي تقع فيها حوادث أمنية (7(ه))؛ واستمرار انتهاك حق المعارضين السياسيين في الحياة وحقوقهم في السلامة البدنية، وحقوقهم في الحرية، وحقوقهم في الأمن (7(ح))؛ وتسيس الهوية وأحداث الماضي، حتى لو قلّ عدد الخطابات التأليبية والحملات الدعائية أو المحرضة على الكراهية ذات البعد السياسي و/أو العرقي (7(م))؛

88- وخفّ بعد انتخابات عام 2020 عامل الخطر 8 المتعلق بالعوامل المحركة. وتطورت مؤشرات أخرى أيضاً بشكل إيجابي في هذا الصدد وهي: حققت السلطات البوروندية نجاحات دبلوماسية مع المجتمع الدولي الذي لم تعد تدابيرته تُعتبر بصورة منهجية تهديداً لسيادة الدولة، باستثناء ما يتعلق منها بحقوق الإنسان (8(ج))؛ ولم تقوّض الادعاءات المتكررة بحدوث تزوير خلال انتخابات عام 2020 شرعية السلطة (8(د))؛ وانخفضت رسمياً بعد الانتخابات أعمال التحريض أو الحملات الدعائية التي تحض على كراهية المعارضين السياسيين (8(ز))؛

89- ومع ذلك، لا تزال المشاكل التالية قائمة: أعمال العنف الخطيرة (8(ه))؛ ومشكلة الذاكرة والتخليد الرسمي لذكرى جرائم ارتكبت في الماضي أو حوادث أليمة أو أحداث تاريخية ذات طابع عرقي يمكن أن توجج التوترات بين فئات المجتمع (8(ك))؛ والإجراءات المتصلة بعمليات المساءلة عن أعمال وحشية جرت في الماضي، التي يمكن أن تُعتبر إجراءات غير منصفة (8(ل)). كما لم يتضح بعد كيف سيُستخدم تعداد جميع موظفي الخدمة المدنية والتعداد المقبل للسكان، وكيف ستعالج المخاوف والانتقادات التي يثيرها هذان التعدادان بسبب الأسئلة المتعلقة بالأصل العرقي (8(ح)).

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

90- بعد مرور عام ونيف على تولي الرئيس ندايشيمي منصبه، ومع أنه حسن بالتعاون مع حكومته العلاقات بين بروندي والمجتمع الدولي تحسناً ملحوظاً، لم يتغير في العمق أي شيء يُذكر في مجال حقوق الإنسان. وأُخذت تدابير رمزية، كانت مدهشة في بعض الأحيان، ولكن لا يمكنها أن تسهم بشكل مستدام في مكافحة الإفلات من العقاب أو الفساد أو في توسيع الحيز الديمقراطي. واستمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتكبة على أيدي موظفي الدولة وعناصر شبيبة الإيمونيراكور بموافقة السلطات أو حتى بتحريضها. ولا شك في أن عوامل الخطر قد تطورت، ولكنها لا تزال جميعها قائمة.

91- ومن هنا، تقدم اللجنة التوصيات التالية إلى السلطات البروندية:

(أ) تنفيذ التوصيات الصادرة سابقاً عن اللجنة، لا سيما التوصيات المتعلقة بالتدابير ذات الأولوية الرامية إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم الدولية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاختلاسات الاقتصادية، وتوسيع الحيز الديمقراطي، وضمان الحريات العامة، وإصلاح الجهاز القضائي، وضبط عناصر شبيبة الإيمونيراكور⁽³⁴⁾؛

(ب) الاعتراف علناً بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبت في بروندي منذ نيسان/أبريل 2015، والبحث عن المسؤولين ومعاقبتهم، وتقديم تعويضات إلى الضحايا؛

(ج) ضمان أمن المعارضين السياسيين وأقاربهم والصحفيين وأفراد المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والعائدين، وضمان حريتهم وسلامتهم البدنية؛ وضمان عدم تعرضهم للعنف أو التهريب أو المضايقة أو أي شكل من أشكال التمييز، لا سيما أثناء ممارستهم لحرياتهم الأساسية؛

(د) ضمان البحث عن المسؤولين عن الهجمات المسلحة بما يحترم الحقوق الأساسية والإجراءات القانونية ودون تمييز؛

(هـ) وضع حد نهائي لانتحال أعضاء شبيبة الإيمونيراكور صفة قوات الأمن أو موظفي القضاء، وملاحقة الضالعين في الانتهاكات ومعاقبتهم عقوبات تجعل منهم عبرة؛

(و) إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب تتماشى مع المعايير الدولية وتسعى من باب الأولوية إلى منع التعذيب الذي يمارسه عملاء دائرة الاستخبارات الوطنية؛

(ز) التعاون الكامل مع جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان في شتى المسائل بما فيها المسائل الحساسة، وتمكينها من الاضطلاع بأنشطة رصد مستقلة، وفي هذا الصدد، إعادة فتح المكتب القطري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ح) اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد بفعالية، لا سيما عن طريق تنفيذ توصيات فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁽³⁵⁾؛

(ط) ضمان الشفافية والإدارة السليمة عند تولي الموارد الناجمة عن التعدين؛

(ي) ضمان أن يكون عمل لجنة الحقيقة والمصالحة عملاً مهنيًا وجامعاً ومحايداً وموضوعياً وشفافاً ومتوازناً ونزيهاً وموثوقاً، حتى يتمكن من تقديم مساهمة حقيقية ودائمة في المصالحة الوطنية؛

(34) انظر المرفق الثالث من هذا التقرير.

(35) CAC/COSP/IRG/2019/CRP.17.

(ك) اتخاذ تدابير عاجلة لإعادة إرساء سيادة القانون بكفالة إنفاذ القانون، بما في ذلك داخل الحكومة ومؤسسات جهاز الدولة، واحترام الفصل بين السلطات؛

(ل) ضمان تمتع السكان بالحق في العيش الكريم⁽³⁶⁾ وبحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك عن طريق وضع وتنفيذ ميزانيات الدولة على نحو يمكن من استخدام القدر الأقصى من الموارد المتاحة.

92- وتوصي اللجنة الجماعات المسلحة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وجميع أعمال العنف ضد مؤسسات الدولة والمدنيين.

93- وتوجه اللجنة التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) الاستمرار في توخي اليقظة بشأن حالة حقوق الإنسان في بوروندي، ولا سيما بفضل آلية دولية مستقلة يمكنها رصد حالة حقوق الإنسان في هذا البلد رصدًا موضوعيًا؛

(ب) ضمان عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى بوروندي في إطار البرنامج الثلاثي لدعم العودة الطوعية، لا سيما بسبب تدهور الظروف المعيشية، وضمان أن تكون العودة طوعية وكريمة وآمنة؛

(ج) دعم منظمات المجتمع المدني المستقلة العاملة في مجال حقوق الإنسان في بوروندي، بما فيها المنظمات الموجودة خارج البلد، ولا سيما للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في هذا البلد وإصدار تقارير علنية بشأنها.

94- وتوجه اللجنة التوصيات التالية إلى الشركاء التقنيين والماليين لبوروندي:

(أ) وضع إجراءات للتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث اختلاسات اقتصادية في إطار مشاريع المعونة الإنمائية وللقضاء على هذا الاحتمال؛

(ب) تعزيز المشاريع التي تهدف إلى التخفيف من عوامل الخطر بشكل مستدام وتحسين الشفافية والمساءلة في الإدارة المالية العامة.

(36) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36 (2018)، الفقرة 26.

[illegible]

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)

II. Correspondance avec le Gouvernement du Burundi



United Nations

Nations Unies

COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

OHCHR • PALAIS DES NATIONS • 1211 GENEVA 10, SWITZERLAND

www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/CoIBurundi • TEL: +41 22 917 9313 • E-MAIL: coiburundi@ohchr.org

Genève, le 20 Janvier 2021

REFERENCE: 2021/COIBRD/Lettre/04

Excellence,

J'ai l'honneur de me référer à la résolution 45/19 du Conseil des droits de l'homme des Nations Unies, adoptée le 6 octobre 2020, par laquelle le Conseil a décidé de proroger le mandat de la Commission d'enquête sur la situation des droits de l'homme au Burundi.

J'espère que la transition politique et la mise en place des nouvelles institutions à l'issue des élections de 2020 vont permettre l'instauration d'un dialogue constructif entre la Commission d'enquête et les nouvelles autorités burundaises, conformément à l'esprit de coopération voulu par le Conseil des droits de l'homme, et ainsi contribuer, à terme, à améliorer la situation des droits de l'homme dans le pays et à lutter contre l'impunité.

À cet égard, je note avec satisfaction la grâce présidentielle accordée le 23 décembre 2020 aux quatre journalistes d'Iwacu ainsi que la tenue de plusieurs procès à l'encontre d'auteurs de violations graves des droits de l'homme, y compris certains membres des forces de défense et de sécurité et de la ligue des jeunes du parti CNDD-FDD. Dans un souci d'impartialité et d'objectivité, la Commission d'enquête souhaiterait recevoir des informations plus détaillées sur ces récents développements, ainsi que toute information utile à la compréhension de la situation des droits de l'homme au Burundi, afin de préparer son rapport final qui sera présenté au Conseil des droits de l'homme lors de sa 48^{ème} session en septembre 2021.

Je vous adresse donc en annexe une liste de points relatifs à la situation des droits de l'homme au Burundi au sujet desquels la Commission souhaiterait obtenir des clarifications et plus d'informations. Certains d'entre eux avaient déjà fait l'objet d'une demande à votre Gouvernement dans le cadre de mes correspondances datées du 2 avril 2019 et du 4 février 2020, qui sont malheureusement restées sans réponse.

Son Excellence
Monsieur Rénovat Tabu
Ambassadeur extraordinaire et plénipotentiaire
Représentant permanent de la République du Burundi
auprès de l'Office des Nations Unies
et des autres organisations internationales à Genève
Rue de Lausanne 44
1201 Genève
mission.burundi217@gmail.com



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 2

Par ailleurs, je me permets de souligner les recommandations faites par la Commission d'enquête dans son dernier rapport qui sont les plus à même d'avoir un impact direct et tangible sur la situation des droits de l'homme au Burundi, ainsi que les mesures prioritaires qu'elle a identifiées afin d'atténuer les principaux facteurs de risque à l'issue de la transition politique de 2020¹. Ce sont en effet les éléments à l'aune desquels la Commission va pouvoir examiner l'évolution de la situation des droits de l'homme dans le pays :

- Libérer immédiatement les défenseurs des droits de l'homme et journalistes détenus arbitrairement, ainsi que tous les prisonniers politiques, notamment ceux des partis d'opposition arrêtés et détenus dans le contexte des élections de 2020 ;
- Garantir la sécurité, la liberté et l'intégrité physique des membres des partis d'opposition, dont le CNL, et assurer qu'ils ne fassent pas l'objet d'actes d'intimidation, de harcèlement ou de toute forme de discrimination en représailles à leur engagement politique ;
- Rétablir toutes les libertés publiques et garantir notamment la liberté de la presse et la liberté d'association de la société civile ;
- Faire cesser les violations des droits de l'homme et l'impunité dont bénéficient les auteurs ;
- Garantir la non-répétition des violations en révoquant ou en suspendant les agents de l'État soupçonnés d'être impliqués dans des violations ;
- Restreindre l'omniprésence des Imbonerakure dans la sphère publique ; faire cesser l'usurpation des fonctions des forces de sécurité ou de la justice par des Imbonerakure, et poursuivre en justice et sanctionner de manière exemplaire ceux ayant été impliqués dans des violations – sinon dissoudre cette ligue ;
- Réformer les comités mixtes de sécurité humaine afin de les rendre plus inclusifs et de limiter leurs compétences ;
- Mettre fin au recrutement des enfants par les Imbonerakure et démanteler les « aiglons » du CNDD-FDD ;
- Prendre des mesures afin de lutter efficacement contre les malversations économiques et la mauvaise gouvernance économique ;
- Reprendre la pleine coopération avec l'ONU et rouvrir le Bureau pays du Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme ;
- Reprendre une pleine coopération avec l'Organisation mondiale de la Santé ;
- Sanctionner systématiquement les propos haineux ;

¹ A/HRC/45/CRP.1, par. 770-782.



COMMISSION D'ENQUÊTE SUR LE BURUNDI

PAGE 3

- Garantir une approche inclusive par la Commission vérité et réconciliation, incluant les quatre piliers de la justice transitionnelle ;
- Réformer la Justice pour garantir son indépendance et son impartialité.

Je remercie par avance votre Gouvernement pour sa coopération et toutes les informations qu'il voudra bien partager avec la Commission, et entretemps je reste disponible afin d'échanger sur cette demande d'information ainsi que de manière plus générale sur le travail de la Commission

Veuillez accepter, Excellence, les assurances de ma plus haute considération.

M. Doudou Diène
Président de la Commission d'enquête sur le Burundi

III. Recommandations antérieures faites par la Commission

1. Recommandations faites en 2020

Version française

1. Vu la profondeur historique de la crise burundaise et la dimension en partie structurelle des violations des droits de l'homme, et prenant en compte le principe de la responsabilité de protéger le peuple burundais, y compris dans le cadre de la transition politique en cours au Burundi, ainsi que les mesures susceptibles d'atténuer les facteurs de risque, la Commission réitère tout d'abord ses précédentes recommandations¹, qui demeurent entièrement valables et pertinentes, particulièrement celles adressées aux autorités burundaises concernant les mesures prioritaires pour faire cesser les violations des droits de l'homme et les crimes internationaux, lutter contre l'impunité et améliorer la situation des droits de l'homme dans le pays, notamment la réouverture de l'espace démocratique et la protection des libertés publiques. Ses recommandations portant sur les mesures à plus long terme relatives à la révision du cadre juridique et à la réforme du système judiciaire restent cruciales.

2. Ensuite, la Commission adresse aux autorités burundaises les recommandations suivantes:

- a. Rouvrir le bureau de pays du Haut-Commissariat aux droits de l'homme;
- b. Libérer immédiatement les défenseurs des droits de l'homme et journalistes détenus arbitrairement, ainsi que tous les prisonniers politiques, notamment ceux des partis d'opposition arrêtés et détenus dans le contexte des élections de 2020;
- c. Garantir la sécurité, la liberté et l'intégrité physique des membres des partis d'opposition, dont le CNL, et assurer qu'ils ne fassent pas l'objet d'actes d'intimidation, de harcèlement ou de toute forme de discrimination en représailles à leur engagement politique;
- d. Rétablir toutes les libertés publiques pour permettre que les futures échéances électorales soient libres, crédibles et transparentes;
- e. Faire cesser l'usurpation des fonctions des forces de sécurité ou de la justice par des Imbonerakure, et poursuivre en justice et sanctionner de manière exemplaire ceux ayant été impliqués dans des violations – sinon dissoudre cette ligue;
- f. Réformer les comités mixtes de sécurité humaine afin de les rendre plus inclusifs et de limiter leurs compétences;
- g. S'acquitter de leurs obligations spécifiques en matière de droits des femmes et de droits de l'enfant;
- h. Mettre fin au recrutement des enfants par les Imbonerakure et démanteler les « aiglons » du CNDD-FDD;
- i. Établir des services de prise en charge psychosociale pour les enfants victimes ou témoins de violations graves, particulièrement parmi les rapatriés;
- j. Garantir l'accès à la justice et à des services médicaux et psychosociaux adaptés aux victimes de violences sexuelles, y compris les victimes masculines;
- k. Instituer un quota de 30% de femmes dans les conseils collinaires;
- l. Reprendre une pleine coopération avec l'Organisation mondiale de la Santé;
- m. Prendre des mesures afin de lutter efficacement contre les malversations économiques, notamment en assurant la transparence, la concurrence et l'établissement de critères objectifs et prédéterminés pour la passation des marchés publics, ainsi qu'un système de recours interne efficace, et ouvrir des enquêtes sur les allégations de cas de biens mal acquis;

¹ Voir ci-après.

- n. Devenir partie à l'Initiative pour la transparence dans les industries extractives et mettre en œuvre les normes associées;
 - o. Publier systématiquement le budget annuel exécuté;
 - p. Garantir que les hauts responsables politiques et administratifs procèdent systématiquement à une déclaration publique de leur patrimoine à leur prise de fonction et à la fin de leur mandat.
3. Aux groupes rebelles d'opposition, la Commission recommande de s'abstenir de tout acte violent.
4. À la communauté internationale, conformément à son devoir de vigilance, la Commission adresse les recommandations suivantes:
- a. Maintenir un mécanisme international indépendant qui puisse suivre objectivement la situation des droits de l'homme au Burundi, y compris au moyen des facteurs de risque et de la mise en œuvre des recommandations de la Commission;
 - b. Baser la reprise de la coopération internationale avec le Burundi et la levée des sanctions sur des progrès tangibles en matière de droits de l'homme et de lutte contre l'impunité et la corruption;
 - c. S'assurer que les réfugiés ne soient pas forcés à rentrer au Burundi tant que les conditions dans le pays ne sont pas propices, et demander un accès libre aux rapatriés pour évaluer leur situation;
 - d. Soutenir les organisations de la société civile actives dans le domaine des droits de l'homme au Burundi, notamment pour faire des enquêtes et des rapports publics.
5. Aux États et aux organisations internationales qui financent des programmes d'aide internationale au développement, la Commission recommande de renforcer leurs procédures pour minimiser les risques de détournement de fonds et d'ouvrir systématiquement des enquêtes sur les allégations reçues à ce sujet, afin de s'assurer que ladite assistance est entièrement utilisée pour les objectifs prévus et au profit des bénéficiaires envisagés.
6. Au système des Nations Unies, y compris à ses agences, la Commission adresse les recommandations suivantes:
- a. Conformément à la politique de diligence voulue en matière de droits de l'homme, fournir un appui uniquement lorsqu'il y a des garanties que ceux qui sont appelés à en bénéficier ne sont pas des auteurs de violations graves des droits de l'homme, sur le plan individuel ou institutionnel, et ne pas fournir un tel appui lorsqu'il y a eu des allégations crédibles à cet égard ou lorsque les autorités compétentes ne prennent pas les mesures de correction ou d'atténuation nécessaires;
 - b. Renforcer l'appui à la réponse aux violences sexuelles ou fondées sur le genre pour mieux prendre en compte les besoins spécifiques des victimes, y compris parmi les réfugiés.

Version anglaise

1. In view of the historical depth of the Burundian crisis and the partly structural dimension of human rights violations, and taking into account the principle of the responsibility to protect the people of Burundi, including in the context of the political transition under way in the country, as well as the measures likely to mitigate risk factors, the Commission first reiterates its previous recommendations.² Those recommendations remain entirely valid and relevant, particularly those addressed to the Burundian authorities concerning measures to be given priority in order to put an end to human rights violations and international crimes, to combat impunity and to improve the human rights situation in the country, including the reopening of the democratic space and the protection of civil liberties. Its recommendations for longer-term measures relating to the review of the legal framework and the reform of the judiciary remain crucial.

² See hereinbelow.

2. The Commission also makes the following recommendations to the Burundian authorities:

- a. To reopen the country office of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights;
- b. To immediately release human rights defenders and journalists who have been arbitrarily detained, as well as all political prisoners, including those from opposition parties arrested and detained in the context of the 2020 elections;
- c. To guarantee the safety, freedom and physical integrity of members of opposition parties, including the *Congrès national pour la liberté*, and to ensure that they are not subjected to intimidation, harassment or any form of discrimination as a reprisal for their political activities;
- d. To restore all civil liberties to enable future elections to be free, credible and transparent;
- e. To stop the *Imbonerakure* from usurping the functions of the security forces and the judiciary and to prosecute and punish, as an example, those who have been involved in violations, or alternatively to dissolve the *Imbonerakure*;
- f. To reform the Joint Human Security Committees to make them more inclusive and to limit the scope of their competence;
- g. To fulfil the specific obligations of the authorities with regard to women's rights and the rights of the child;
- h. To put an end to the recruitment of children by the *Imbonerakure* and to disband the CNDD-FDD party's "Little Eagles";
- i. To establish psychosocial care services for child victims and witnesses of serious human rights violations, particularly among returnees;
- j. To ensure access to justice and appropriate medical and psychosocial services for victims of sexual violence, including male victims;
- k. To establish a 30 per cent quota for women on hill district councils;
- l. To resume full cooperation with the World Health Organization;
- m. To take measures to effectively combat economic misfeasance, in particular by ensuring transparency, competition and the establishment of objective and pre-established criteria for the awarding of government contracts, as well as an effective system of domestic remedies, and to investigate allegations of cases of ill-gotten gains;
- n. To become a party to the Extractive Industries Transparency Initiative and to implement the related standards;
- o. To systematically publish the annual budget, as implemented;
- p. To ensure that senior political and administrative officials systematically make a public declaration of their assets upon taking office and at the end of their term.

3. The Commission recommends that opposition rebel groups refrain from violence.

4. For the international community, in keeping with its duty of vigilance, the Commission has the following recommendations:

- a. To maintain an independent international mechanism that can objectively monitor the human rights situation in Burundi, including through the monitoring of risk factors and the implementation of the Commission's recommendations;
- b. To base the resumption of international cooperation with Burundi and the lifting of sanctions on tangible progress in the area of human rights and the fight against impunity and corruption;
- c. To ensure that refugees are not forced to return to Burundi until conditions in the country are favourable and to request free access to returnees to assess their situation;

- d. To support civil society organizations active in the field of human rights in Burundi, in particular for investigations and public reporting.
- 5. The Commission recommends that States and international organizations funding international development assistance programmes strengthen their procedures to minimize the risk of misappropriation of funds and systematically investigate allegations that they receive in order to ensure that such assistance is fully utilized for the intended purposes and to the benefit of the intended beneficiaries.
- 6. To the United Nations system, including its agencies, the Commission makes the following recommendations:
 - a. In accordance with the human rights due diligence policy, to provide support only when there are guarantees that those who are to benefit from it are not perpetrators of serious human rights violations, either individually or institutionally, and not to provide such support when there have been credible allegations in this regard or when the competent authorities fail to take the necessary corrective or mitigating measures;
 - b. To strengthen support for the response to sexual and gender-based violence in order to better address the specific needs of victims, including among refugees.

2. Recommandations faites en 2019

Version française

1. La tenue des élections de 2020 est un facteur de risque important. Afin qu'elles puissent se dérouler dans un climat apaisé tout en étant justes, libres, transparentes et crédibles, la Commission adresse aux autorités burundaises les recommandations suivantes:
 - a. Mettre en œuvre toutes les recommandations précédentes de la Commission³, qui restent plus que jamais valables et pertinentes, notamment celles concernant les mesures prioritaires afin de faire cesser les violations des droits de l'homme et les crimes internationaux, de lutter contre l'impunité, et d'améliorer la situation des droits de l'homme dans le pays, ainsi que celles à moyen et plus long termes relatives à la révision du cadre juridique et à la réforme du système judiciaire;
 - b. Diligenter sans délai des enquêtes indépendantes et effectives sur les cas de violations documentés par la Commission depuis 2015, afin de permettre l'instauration d'un climat de confiance et de tolérance politique encourageant une participation inclusive dans le processus électoral;
 - c. Se réengager de manière constructive et coopérative auprès de tous les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme et du Haut-Commissariat aux droits de l'homme, en leur permettant d'assurer pleinement et librement leurs mandats de suivi des droits de l'homme;
 - d. Assurer l'indépendance structurelle et financière des mécanismes nationaux des droits de l'homme et renforcer la capacité de leurs membres;
 - e. Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'établissement, d'organisation et de fonctionnement des ONG étrangères et nationales, y compris en révisant les lois qui les régissent;
 - f. Prendre les mesures nécessaires afin de garantir la liberté d'information dans le pays et le droit des médias locaux et internationaux d'exercer leurs activités conformément aux normes internationales, y compris en révisant les lois sur la presse et le Conseil national de la communication;
 - g. Garantir la jouissance effective des libertés publiques, notamment les libertés d'opinion, d'expression, d'accès à l'information, d'association, d'assemblée et de

³ Voir annexe III (A/HRC/36/54 et Corr.1, par. 85 à 94 ; et A/HRC/39/63, par. 85 et 86).

- religion, y compris en mettant fin à toute pratique de recrutement forcé au sein du parti au pouvoir et de sa ligue des jeunes;
- h. Appliquer les Lignes directrices sur l'accès à l'information et les élections en Afrique et les Lignes directrices sur la liberté d'association et de réunion en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
 - i. Garantir que tous les partis politiques peuvent mener leurs activités légitimes en toute liberté et sécurité, dans un climat de tolérance politique, notamment en sanctionnant tout propos d'incitation à la haine et à la violence contre les autres partis politiques et leurs membres;
 - j. Garantir, dans la pratique, notamment en révisant le Code électoral, le droit à prendre part à la gestion des affaires publiques sans discrimination;
 - k. Garantir, dans la pratique, l'indépendance structurelle de la Commission électorale nationale indépendante, notamment en révisant le décret la régissant afin que sa composition soit inclusive et équilibrée, et renforcer les capacités de ses membres aux échelons municipal et provincial;
 - l. Permettre l'accès d'observateurs électoraux indépendants, internationaux et régionaux, et leur garantir, ainsi qu'aux observateurs nationaux issus de la société civile ou des partis politiques, une liberté de mouvement et d'action avant, pendant et après les élections;
 - m. Appliquer les Directives pour les missions d'observation et de suivi des élections de l'Union africaine;
 - n. Permettre aux opposants politiques de rentrer d'exil afin de participer aux élections de 2020, et garantir leur liberté et leur sécurité, notamment en annulant les mandats d'arrêt contre ceux qui n'ont pas utilisé ou prôné la violence;
 - o. Libérer immédiatement tous les prisonniers politiques arrêtés et détenus en lien avec l'exercice de leurs droits démocratiques;
 - p. Renforcer la formation des forces de maintien de l'ordre, afin d'éviter les mauvais traitements et d'assurer une gestion pacifique des foules;
 - q. Appliquer les Lignes directrices pour le maintien de l'ordre par les agents chargés de l'application des lois lors des réunions en Afrique, et le manuel de formation y relatif, élaborés par la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
 - r. Mettre fin à l'impunité des Imbonerakure en exerçant un contrôle sur eux, afin d'éviter l'usurpation des fonctions des forces de sécurité ou de la justice et de faire cesser leurs activités répressives et démonstrations de force sur les collines;
 - s. Mettre fin à toutes les contributions illégales.
2. À tous les partis politiques burundais, qu'ils participent ou non aux élections, la Commission recommande de s'abstenir de tout acte violent et de toute incitation à la haine et à la violence, notamment dans le contexte des élections de 2020.
 3. Aux groupes rebelles d'opposition, la Commission recommande de s'abstenir de tout acte violent et de toute incitation à la haine et à la violence.
 4. À la communauté internationale, y compris l'Union africaine et le système des Nations Unies, la Commission adresse les recommandations suivante:
 - a. Renouveler le mandat de la présente Commission pour une année supplémentaire;
 - b. Continuer à suivre l'évolution de la situation des droits de l'homme au Burundi dans le contexte des élections de 2020 et, conformément aux principes de prévention et d'alerte précoce, faire régulièrement l'évaluation des risques, afin de permettre, en cas de détérioration, que soient développées et mises en œuvre des stratégies de réponse adaptées;
 - c. Mettre tout en œuvre pour assurer la tenue d'un dialogue interburundais inclusif afin de régler la crise politique;
 - d. Soutenir le renforcement des capacités des observateurs électoraux internationaux, régionaux et nationaux;

- e. Envoyer des observateurs régionaux ou internationaux uniquement si leur liberté d'action est garantie dans la pratique;
 - f. S'assurer que l'aide humanitaire parvient intégralement à la population;
 - g. Répondre à l'appel de financement du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés en faveur des réfugiés burundais;
 - h. S'assurer que le suivi des rapatriés se fait dans la durée, de manière plus fréquente et transparente.
5. Plus particulièrement, la Commission recommande au système des Nations Unies, conformément à l'initiative Les droits de l'homme avant tout, d'intensifier la promotion des droits de l'homme relevant des mandats propres aux agences et programmes concernés, de même que la collecte et la publication de données objectives et fiables sur la situation au Burundi.
6. Aux États membres du Conseil de sécurité, la Commission recommande de maintenir le Burundi dans le programme de travail du Conseil, au regard des facteurs de risque identifiés, et d'inviter la Commission à lui rendre compte de ses conclusions.

Version anglaise

1. The 2020 elections pose a major risk. To ensure that they are peaceful, fair, free, transparent and credible, the Commission makes the following recommendations to the Burundian authorities:
- a. Give effect to all the Commission's previous recommendations, which are more well-founded and relevant than ever, including those concerning priority measures to end human rights violations and international crimes, combat impunity and improve the human rights situation in the country and the medium- and longer-term recommendations on reforms to the legal framework and the judicial system;⁴
 - b. Conduct prompt, independent and effective investigations into the cases of violations documented by the Commission since 2015 with a view to creating a climate of trust and political tolerance conducive to inclusive participation in the electoral process;
 - c. Re-engage constructively and cooperatively with all international and regional human rights mechanisms and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, enabling them to carry out their human rights monitoring mandates fully and freely;
 - d. Ensure that national human rights mechanisms are institutionally and financially independent and build the capacity of their members;
 - e. Take the measures necessary to ensure that foreign and domestic NGOs can be freely established and organized and that they can operate freely, including by amending the laws regulating them;
 - f. Take the measures necessary to ensure freedom of information in the country and the right of local and international media to operate in accordance with international standards, including by amending the laws on the press and the National Communication Council;
 - g. Guarantee the effective enjoyment of civil liberties, including the freedoms of opinion, expression, access to information, association, assembly and religion, not least by ending all forced recruitment to the ruling party and its youth league;
 - h. Follow the Guidelines on Access to Information and Elections in Africa and the Guidelines on Freedom of Association and Assembly of the African Commission on Human and Peoples' Rights;
 - i. Ensure that all political parties can engage in legitimate activities in complete freedom and security, in an environment of political tolerance, including by

⁴ See annex III (A/HRC/36/54 and Corr.1, paras. 85–94, and A/HRC/39/63, paras. 85–86).

- punishing any incitement to hatred and calls for violence against other political parties and their members;
- j. Ensure, in practice, the right to participate in the conduct of public affairs without discrimination, in particular by amending the Electoral Code;
 - k. Ensure, in practice, the institutional independence of the Independent National Electoral Commission, including by amending the decree governing it to make certain that its composition is inclusive and balanced, and strengthen the capacity of its members at the municipal and provincial levels;
 - l. Provide access to independent international and regional election observers and ensure that they and national observers from civil society or political parties enjoy freedom of movement and action before, during and after the elections;
 - m. Follow the Guidelines for African Union Electoral Observation and Monitoring Missions;
 - n. Allow political opponents to return from exile to participate in the 2020 elections and guarantee their freedom and security, including by revoking warrants for the arrest of those who have not used or advocated violence;
 - o. Immediately release all political prisoners arrested and detained in connection with the exercise of their democratic rights;
 - p. Make the training provided to law enforcement agencies more robust to avoid ill-treatment and ensure the peaceful control of crowds;
 - q. Follow the Guidelines for the Policing of Assemblies by Law Enforcement Officials in Africa and the related training manual, both developed by the African Commission on Human and Peoples' Rights;
 - r. End the impunity of the Imbonerakure by exercising control over them so as to ensure that the functions of the security forces or the judiciary are not usurped and put an end to their repressive activities and shows of force in the hills;
 - s. End all illegal contributions.
2. The Commission recommends that, whether they participate in the elections or not, all political parties in Burundi refrain from violence and incitement to hatred or violence, particularly against the backdrop of the 2020 elections.
 3. The Commission recommends that opposition rebel groups refrain from violence and incitement to hatred or violence.
 4. For the international community, including the African Union and the United Nations system, the Commission has the following recommendations:
 - a. Renew the mandate of the Commission for an additional year;
 - b. Continue to monitor developments in the human rights situation in Burundi in the context of the 2020 elections and, in accordance with the principles of prevention and early warning, carry out regular risk assessments to enable the development and use of appropriate response strategies in the event of deterioration;
 - c. Make every effort to ensure that an inclusive inter-Burundi dialogue is held to resolve the political crisis;
 - d. Support capacity-building for international, regional and national election observers;
 - e. Send regional or international observers only if their freedom of action is guaranteed in practice;
 - f. Ensure that all humanitarian aid reaches the population;
 - g. Respond to the appeal made by the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees for funds for Burundi refugees;
 - h. Ensure that returnees are monitored in a sustained and more regular and transparent manner.

5. In particular, the Commission recommends that the United Nations system, in accordance with the initiative Human Rights Up Front, take stronger measures to promote human rights, under the mandates of the relevant agencies and programmes, and to collect and publish objective and reliable data on the situation in Burundi.

6. In view of the risk factors that have been identified, the Commission recommends that the States members of the Security Council keep Burundi on the Council's programme of work and that the Council invite the Commission to report to it on its conclusions.

3. Recommandations faites en 2018

Version française

1. La Commission recommande au Gouvernement burundais, comme mesures prioritaires:

- a. De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure;
- b. D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, des mécanismes ad hoc chargés d'enquêter sur les violations des droits de l'homme et de poursuivre les auteurs de crimes de droit international qui ne font pas l'objet d'une enquête par la Cour pénale internationale;
- c. D'établir, avec le soutien de la communauté internationale, une entité indépendante chargée de faire la lumière sur les cas de disparition signalés depuis avril 2015, de localiser les possibles fosses communes, d'exhumer et d'identifier les corps;
- d. De prendre des mesures pour que les victimes de torture et les femmes ayant subi des violences sexuelles aient accès à des soins appropriés, en particulier un libre accès à tous les soins de santé sexuelle et reproductive, ainsi qu'à un soutien psychologique;
- e. D'appliquer les Lignes directrices sur la lutte contre les violences sexuelles et leurs conséquences en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
- f. De contrôler les hausses des prix, en particulier en revoyant l'augmentation des taxes et des impôts qui porte atteinte au droit à un niveau de vie suffisant de la population, et en supprimant les contributions qui touchent disproportionnellement les personnes les plus pauvres;
- g. De coopérer avec les mécanismes internationaux des droits de l'homme, notamment:
 - i) En accueillant à nouveau des missions de procédures spéciales;
 - ii) En mettant en œuvre les recommandations de l'examen périodique universel, des organes conventionnels et des procédures spéciales, notamment en établissant un mécanisme national d'élaboration des rapports et de suivi;
- h. D'autoriser le Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme à reprendre sans entrave l'ensemble de ses activités au Burundi;
- i. De signer et de mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et de permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme.

2. La Commission recommande également au Gouvernement burundais, à moyen et plus long termes:

- a. De réviser la loi organique du 8 mars 2018 portant révision de la loi n° 01/03 du 24 janvier 2013 portant missions, composition, organisation et fonctionnement du Conseil national de la communication afin de garantir l'indépendance de ce dernier;

- b. De ratifier la Convention internationale pour la protection de toutes les personnes contre les disparitions forcées;
- c. De réviser les dispositions du Code de procédure pénale pour les mettre en conformité avec les normes internationales, en particulier les dispositions relatives aux délais de garde à vue et de contrôle de la détention, aux perquisitions de nuit et sans mandat, à la procédure de « flagrance », à l'infraction d'« atteinte à la sûreté intérieure de l'État », et à celles accordant une impunité de jure aux magistrats et aux officiers de police judiciaire;
- d. De mettre fin aux détentions arbitraires et d'améliorer les conditions de détention:
 - En appliquant les Lignes directrices sur les conditions d'arrestation, de garde à vue et de détention provisoire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
 - En garantissant le contrôle de la légalité des détentions et leur conformité avec les droits de l'homme.
- e. Faute d'un système judiciaire indépendant et performant, de coopérer pleinement avec la Cour pénale internationale dans l'enquête qu'elle a ouverte le 25 octobre 2017;
- f. D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire afin de garantir son indépendance, son impartialité et son effectivité, notamment:
 - i) En appliquant les Directives et les Principes sur le droit à un procès équitable et à l'assistance judiciaire en Afrique de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples;
 - ii) En publiant les conclusions des états généraux de la justice de 2013 et en réunissant les acteurs du secteur et les partenaires internationaux pour discuter des mesures de suivi;
 - iii) En augmentant le budget du secteur de la justice et en garantissant son autonomie de gestion;
 - iv) En revalorisant la rémunération des magistrats des juridictions ordinaires ainsi que les moyens et l'équipement à leur disposition;
 - v) En informatisant les greffes;
 - vi) En revoyant la composition du Conseil supérieur de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs;
 - vii) En revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif;
 - viii) En veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège;
 - ix) En protégeant et en garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou par des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice;
 - x) En développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables;
 - xi) En renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et pour encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité.
- g. De mettre en place, en consultation avec les bénéficiaires, un programme de réparations des victimes des violations des droits de l'homme qui comprenne des réparations matérielles, symboliques, individuelles et collectives, et qui ne soit pas dépendant de la condamnation des auteurs;

- h. D'établir le fond étatique pour les victimes de torture prévu par la loi et en conformité avec l'Observation générale n° 4 de la Commission africaine des droits de l'homme et des peuples sur la Charte africaine des droits de l'homme et des peuples, concernant le droit à réparation des victimes de torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (art. 5);
 - i. D'établir un fond pour l'indemnisation des victimes de détention arbitraire et illégale;
 - j. De réformer le secteur de la sécurité:
 - i) En s'assurant que des éléments extérieurs n'accomplissent pas des activités de défense ou de sécurité;
 - ii) En délimitant clairement les rôles des différents corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR;
 - iii) En suspendant les membres des corps de défense et de sécurité suspectés d'être impliqués dans des violations des droits de l'homme jusqu'au terme des enquêtes et des procédures judiciaires;
 - iv) En établissant des procédures strictes et transparentes de sélection qui intègrent des mécanismes de vérification des antécédents;
 - v) En renforçant le contrôle civil et démocratique des corps de défense et de sécurité, en particulier du SNR.
 - k. De s'acquitter de ses obligations internationales de respecter, de protéger et de garantir les droits économiques et sociaux:
 - i) En élaborant et en mettant en œuvre les budgets de l'État de manière à utiliser au maximum les ressources disponibles pour assurer le respect des droits de l'homme à la population appauvrie par la crise politique, en particulier des droits à l'alimentation, à l'eau et à la santé, et pour développer des indicateurs désagrégés, y compris par genre, pour mieux informer ses politiques;
 - ii) En entreprenant, en consultation avec les populations travaillant dans le secteur agricole, notamment les femmes, des réformes visant une meilleure protection des droits des femmes et une meilleure utilisation des terres pour l'agriculture, et en développant des perspectives de travail en dehors du secteur agricole;
 - iii) En utilisant une approche fondée sur les droits de l'homme pour régler les conflits fonciers dont ceux touchant les personnes ayant fui le Burundi avant et après 2015;
 - iv) En mettant fin à toute considération politique dans les processus de recrutement au sein de l'administration publique, des sociétés publiques et des sociétés mixtes.
3. La Commission recommande aux partis politiques et aux groupes armés d'opposition de s'abstenir de toute attaque sur le territoire burundais et de tout discours appelant à la violence, et de s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique.
4. La Commission recommande à l'Union africaine de donner une place importante, dans sa recherche d'une solution durable à la crise au Burundi, au respect des droits de l'homme et au rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif.
5. La Commission recommande aux partenaires techniques et financiers du Burundi:
- a. De suspendre ou de maintenir la suspension de toute aide budgétaire directe au Gouvernement en l'absence de priorisation des ressources internes en faveur des objectifs de développement durable et des droits économiques et sociaux de la population, et de mesures effectives contre la corruption;
 - b. De cibler les dons et les financements attribués au Gouvernement sur des projets en faveur des besoins de la population et de s'assurer que ceux-ci sont gérés efficacement et de manière transparente;

- c. D'évaluer régulièrement l'impact des sanctions financières sur la population burundaise.
6. La Commission recommande aux garants de l'Accord d'Arusha, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi, de continuer à chercher une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme qui préserve et garantit les acquis de l'Accord d'Arusha.

Version anglaise

1. The Commission recommends that the Government of Burundi take the following measures as a matter of priority:
 - a. Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure;
 - b. With the support of the international community, establish ad hoc mechanisms with a mandate to investigate human rights violations and to prosecute perpetrators of international crimes that are not being investigated by the International Criminal Court;
 - c. With the support of the international community, establish an independent body with a mandate to investigate the cases of disappearance reported since April 2015, locate potential mass graves, and exhume and identify the remains;
 - d. Take measures to ensure that victims of torture and women survivors of sexual violence have access to appropriate care, including free access to all sexual and reproductive health services and to psychological support;
 - e. Implement the Guidelines on Combating Sexual Violence and its Consequences in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;
 - f. Control price increases, in particular by reviewing duty and tax increases that are undermining the population's right to an adequate standard of living and by abolishing contributions that disproportionately affect the poorest sectors;
 - g. Cooperate with international human rights mechanisms, in particular by:
 - i) Resuming the practice of allowing special procedures mandate holders to conduct missions to Burundi;
 - ii) Implementing the recommendations of the universal periodic review, treaty bodies and special procedures, including by establishing a national mechanism for reporting and follow-up.
 - h. Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume all its activities in Burundi without hindrance;
 - i) Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of the 100 human rights observers provided for therein.
2. For the medium and longer terms, the Commission also recommends that the Government of Burundi:
 - a. Amend the Organization Act of 8 March 2018 amending Act No. 01/03 of 24 January 2013 on the mandate, composition, organization and functioning of the National Communication Council with a view to ensuring the latter's independence;
 - b. Ratify the International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance;
 - c. Amend the Code of Criminal Procedure to align its provisions with international standards, in particular the provisions on time limits for police custody and on oversight of detention, night-time and warrantless searches, the flagrante delicto procedure and the offence of "undermining the internal security of the State", and provisions that grant de jure impunity to judges and to officers of the criminal investigation police (police judiciaire);

- d. Put an end to arbitrary detention and improve conditions of detention by:
 - i) Implementing the Guidelines on the Conditions of Arrest, Police Custody and Pre-Trial Detention in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;
 - ii) Ensuring that detention is subject to oversight measures for assessing its legality and compatibility with human rights.
- e. In the absence of an independent and efficient judicial system, cooperate fully with the International Criminal Court in the investigation opened on 25 October 2017;
- f. Undertake an in-depth reform of the judicial system to ensure its independence, impartiality and effectiveness, including by:
 - i) Implementing the Principles and Guidelines on the Right to a Fair Trial and Legal Assistance in Africa adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights;
 - ii) Publishing the conclusions of the national forum on the justice system held in 2013 and convening a meeting of justice-sector stakeholders and international partners to discuss follow-up action;
 - iii) Increasing the budget for the justice sector and ensuring that it is managed autonomously;
 - iv) Raising the pay levels of judges in the ordinary courts and increasing the resources and facilities available to them;
 - v) Computerizing court registries;
 - vi) Reviewing the composition of the Judicial Service Commission to ensure that the majority of its members are appointed by their peers;
 - vii) Reviewing procedures for the appointment, assignment, evaluation and promotion of judges to ensure that such procedures are not dependent on the executive branch;
 - viii) Ensuring strict observance of the principle that judges should have security of tenure;
 - ix) Protecting and safeguarding the independence of the judiciary by prohibiting any interference in the administration of justice by government authorities, members of the ruling party or members of the defence and security forces, and imposing penalties on anyone who influences or seeks to influence the administration of justice;
 - x) Developing legal aid programmes for persons belonging to the most vulnerable groups;
 - xi) Strengthening victim and witness protection mechanisms and improving their effectiveness in order to restore public trust and encourage witnesses to come forward without fear for their safety.
- g. In consultation with the beneficiaries, establish a reparations programme for victims of human rights violations, ensuring that material, symbolic, individual and collective reparations are made available regardless of whether or not the perpetrators are convicted;
- h. Establish the State fund for victims of torture provided for by law, in conformity with general comment No. 4 on the African Charter on Human and Peoples' Rights, adopted by the African Commission on Human and Peoples' Rights, concerning the right to redress for victims of torture and other cruel, inhuman or degrading punishment or treatment (art. 5);
- i. Establish a compensation fund for victims of arbitrary and unlawful detention;
- j. Reform the security sector by:
 - i) Ensuring that outsiders are not involved in defence or security activities;

- ii) Clearly defining the roles of the various defence and security forces, in particular the National Intelligence Service;
 - iii) Suspending members of the defence and security forces who are suspected of involvement in human rights violations until the relevant investigations and judicial proceedings have concluded;
 - iv) Establishing rigorous and transparent selection procedures that include vetting mechanisms;
 - v) Strengthening democratic civilian control over the defence and security forces, in particular the National Intelligence Service.
- k. Meet its international obligations to respect, protect and fulfil economic and social rights by:
- i) Developing and implementing State budgets in such a way as to maximize the use of available resources to ensure that the human rights of the sectors impoverished by the political crisis are respected, in particular the rights to food, water and health care, and to develop indicators disaggregated by factors such as gender in order to better inform its policies;
 - ii) In consultation with population groups working in the agricultural sector, including women, undertaking reforms with the aim of better protecting women's rights and making better use of land for agriculture, and developing employment opportunities outside the agricultural sector;
 - iii) Taking a rights-based approach to the settlement of land conflicts, including those involving persons who fled Burundi either before or after 2015;
 - iv) Ending the inclusion of any political considerations in hiring processes for the civil service, State enterprises and public-private enterprises.
3. The Commission recommends that political parties and armed opposition groups refrain from engaging in any attacks on Burundian territory and from any speech calling for violence, and that they join the effort to find a lasting solution to the political crisis.
4. The Commission recommends that the African Union, in its efforts to find a lasting solution to the crisis in Burundi, give priority to respect for human rights and the rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act.
5. The Commission recommends that the technical and financial partners of Burundi:
- a. Suspend, or maintain the suspension of, any direct budget support to the Government until such time as priority is given to the allocation of domestic resources for the fulfilment of the Sustainable Development Goals and the economic and social rights of the population, and effective measures are taken against corruption;
 - b. Ensure that grants and financing provided to the Government are earmarked for projects to meet the population's needs, and ensure that such funding is managed effectively and transparently;
 - c. Regularly evaluate the impact of financial sanctions on the people of Burundi.
6. The Commission recommends that the guarantors of the Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, continue to seek a durable solution to the political and human rights crisis that will preserve and safeguard the achievements of the Arusha Agreement.

4. Recommandations faites en 2017

Version française

1. Aux autorités burundaises

1. De mettre immédiatement un terme aux violations graves des droits de l'homme commises par des agents de l'État et des Imbonerakure sur lesquels l'État exerce un contrôle;

2. D'enquêter sur ces violations et s'assurer que les auteurs présumés soient jugés dans les meilleurs délais, dans des procédures crédibles, indépendantes et équitables, et que les victimes obtiennent une juste réparation. Dans le cas où les auteurs présumés sont des agents de l'État, les suspendre jusqu'au terme de l'enquête et de la procédure judiciaire;

3. De prendre des mesures concrètes pour une amélioration rapide de la situation des droits de l'homme, notamment en:

- Annulant les mandats d'arrêt contre des dirigeants de médias, d'organisations de la société civile et de partis politiques qui n'ont pas utilisé ou prôné la violence, et permettant leur retour en toute sécurité au Burundi;
- Levant la suspension et la radiation des médias et organisations de la société civile, leur permettant de reprendre leurs activités en toute indépendance, et revoyant les lois adoptées en 2017 sur les organisations non-gouvernementales burundaises et internationales;
- Libérant immédiatement tous les prisonniers politiques;
- S'assurant que toute personne arrêtée soit détenue dans un lieu de détention officiel et que des observateurs nationaux et internationaux soient autorisés à leur rendre visite;
- Veillant à ce que les officiers de police judiciaire ne soient pas habilités à mener des perquisitions sans mandat et de nuit comme envisagé dans les projets d'amendement du Code pénal et du Code de procédure pénale;
- S'assurant que des individus qui n'y sont pas légalement habilités, en particulier des Imbonerakure, ne conduisent pas des activités de maintien de l'ordre ou n'y prennent pas part, y compris dans des lieux de détention, et qu'ils ne portent pas des uniformes militaires ou de police ou ne soient pas en possession d'armes;
- Poursuivant les auteurs de discours haineux ou appelant à la violence;
- Mettant fin aux menaces, intimidations et actes d'extorsion par des agents de l'État et des Imbonerakure;
- Permettant aux victimes de violences sexuelles et de torture d'avoir accès à des services médicaux et psychosociaux.

4. D'engager une réforme en profondeur du système judiciaire, notamment en:

- Publiant les conclusions des états généraux de la justice qui se sont tenus en 2013 à Gitega;
- Revoyant la composition du Conseil national de la magistrature afin que ses membres soient en majorité désignés par leurs pairs;
- Revoyant les procédures de nomination, d'affectation, de notation et d'avancement des magistrats afin qu'elles ne dépendent pas du pouvoir exécutif;
- Veillant au respect strict du principe d'inamovibilité des magistrats du siège;
- Protégeant et garantissant l'indépendance du système judiciaire en interdisant toute ingérence dans le fonctionnement de la justice par des autorités gouvernementales, des membres du parti au pouvoir ou des membres des corps de défense et de sécurité, et en prenant des sanctions contre ceux qui influencent, ou cherchent à influencer, le fonctionnement de la justice;
- Développant des programmes d'aide juridictionnelle pour les plus vulnérables;
- Renforçant les mécanismes de protection de victimes et de témoins, ainsi que leur efficacité, pour restaurer la confiance de la population et encourager les témoins à s'exprimer sans crainte pour leur sécurité.

5. De s'assurer que les membres des corps de défense et de sécurité respectent les droits de l'homme en toutes circonstances et servent les intérêts de la population dans son ensemble et pas uniquement ceux du parti au pouvoir, notamment en:

- Renforçant le contrôle civil des corps de défense et de sécurité et l'indépendance des organes chargés de ce contrôle créés par la Constitution, en particulier le Parlement, la Commission nationale indépendante des droits de l'homme et l'Ombudsman;

- Remédiant à la carence constitutionnelle de contrôle civil du SNR;
 - Prenant des mesures pour vérifier les antécédents, notamment en matière de droits de l'homme, des agents des corps de défense et de sécurité et intégrant ces mesures à une refonte des procédures de recrutement et d'avancement de ces agents.
6. De revenir sur sa décision de se retirer du Statut de Rome et coopérer pleinement avec la CPI dans la procédure d'examen préliminaire en cours et, si une enquête est ouverte, poursuivre cette coopération et assurer la protection des victimes et témoins;
 7. D'autoriser le HCDH à reprendre ses activités de documentation des violations des droits de l'homme au Burundi, suspendues depuis octobre 2016;
 8. De signer et mettre en œuvre le mémorandum d'entente avec l'Union africaine et permettre le déploiement complet des 100 observateurs des droits de l'homme et des 100 experts militaires, décidé en 2016;
 9. De coopérer avec les mécanismes des droits de l'homme des Nations Unies en accueillant à nouveau des missions des procédures spéciales et en mettant en œuvre les recommandations récentes des organes de traité;
 10. De s'engager activement dans la voie d'une résolution durable de la crise politique, notamment dans le cadre d'initiatives de dialogue engagées au niveau international.
2. *Aux partis politiques et groupes armés d'opposition*
 11. De mettre immédiatement un terme aux atteintes aux droits de l'homme et aux actes de violence commis par leurs membres;
 12. De s'abstenir de tout discours appelant à la violence et s'engager dans la recherche d'une solution durable à la crise politique au Burundi.
 3. *Au Conseil des droits de l'homme*
 13. De prolonger le mandat de la Commission pour une durée d'un an aux fins d'approfondir et de poursuivre ses enquêtes en raison de la persistance des violations graves des droits de l'homme et des atteintes à ceux-ci et en l'absence d'autres mécanismes spécifiques en mesure de mener des enquêtes indépendantes et approfondies sur la situation des droits de l'homme au Burundi;
 14. De demander au Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme de faire un rapport sur l'évolution de sa coopération avec le Gouvernement du Burundi aux prochaines sessions du Conseil.
 4. *À la Cour pénale internationale*
 15. D'ouvrir dans les plus brefs délais une enquête sur les crimes commis au Burundi au vu des conclusions contenues dans le présent rapport et d'autres informations à sa disposition.
 5. *Au Conseil de sécurité des Nations Unies*
 16. De prendre dûment compte des présentes conclusions de la Commission et de la persistance de violations graves des droits de l'homme dans toute discussion sur le Burundi et, dans ce contexte, veiller à la mise en œuvre effective de la résolution 2303 (2016);
 17. De saisir la CPI de tout crime de droit international qui serait commis au Burundi après le 27 octobre 2017;
 18. De prendre des sanctions individuelles contre les principaux auteurs présumés de violations graves des droits de l'homme et de crimes de droit international au Burundi.
 6. *Au Secrétaire-général des Nations Unies*
 19. De veiller à ce que le respect des droits de l'homme et la restauration de l'État de droit soient parmi les priorités de son Envoyé spécial sur le Burundi;

20. De veiller à ce qu'aucun auteur présumé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international au Burundi ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix des Nations Unies.

7. *Aux États membres des Nations Unies*

21. D'accorder *prima facie* le statut de réfugié aux demandeurs d'asile burundais et veiller au respect strict du principe de non-refoulement, ainsi qu'à la protection des réfugiés;

22. De poursuivre, au titre de la compétence universelle, les auteurs présumés de crimes de droit international commis au Burundi se trouvant sur leur territoire;

23. De maintenir, en l'absence de toute amélioration de la situation des droits de l'homme dans le pays, les sanctions individuelles et la suspension de l'aide directe au Gouvernement burundais;

24. De fournir une assistance technique aux autorités burundaises, dans la mesure où ces dernières font preuve d'une véritable volonté politique, afin de mener des enquêtes crédibles et indépendantes, notamment en matière d'autopsie, d'exhumation et d'identification des corps;

25. De soutenir la mise en place de services médicaux et psychosociaux spécialisés, notamment pour les victimes de torture et de violences sexuelles;

26. De soutenir les autorités burundaises, si celles-ci font preuve d'une véritable volonté politique, dans tout effort de réforme du système judiciaire et du secteur de sécurité qu'elles voudront engager aux fins d'améliorer la situation des droits de l'homme.

8. *À l'Union africaine*

27. De reprendre l'initiative dans la recherche d'une solution durable à la crise au Burundi fondée sur le respect des droits de l'homme et le rejet de l'impunité, tels que prévus par son Acte constitutif, et s'y engager activement;

28. De veiller à ce qu'aucun agent de l'État burundais accusé de violations des droits de l'homme ou de crimes de droit international ne soit recruté dans des missions de maintien de la paix de l'Union africaine;

29. De s'assurer que l'équipe complète de ses observateurs des droits de l'homme et experts militaires soit rapidement déployée au Burundi;

30. D'envisager, en cas de persistance de la situation actuelle au Burundi, l'application de l'article 4 (h) de son Acte constitutif, autorisant l'Union africaine à intervenir dans un État membre dans certaines circonstances, notamment en cas de crimes contre l'humanité.

9. *À la Communauté des États d'Afrique de l'Est*

31. De s'assurer que l'amélioration rapide de la situation des droits de l'homme soit une priorité dans ses efforts de médiation.

10. *Aux garants de l'Accords d'Arusha de 2000, en leur qualité d'acteurs engagés en faveur d'une paix durable au Burundi*

32. De se réunir le plus rapidement possible en vue de trouver une solution pérenne à la crise politique et des droits de l'homme au Burundi.

Version anglaise

1. *The Burundian authorities should:*

1. Put an immediate end to the gross human rights violations being committed by agents of the State and Imbonerakure over which the State exercises control;

2. Investigate these violations, ensure that the alleged perpetrators are prosecuted promptly in accordance with credible, independent and fair procedures, and that the victims obtain just reparation, and, where the alleged perpetrators are agents of the State, suspend

them from their duties pending the completion of the investigation and the judicial proceedings;

3. Take practical measures to bring about a rapid improvement of the human rights situation, in particular by:

- Withdrawing the warrants for the arrest of heads of media outlets, civil society organizations and political parties who have neither used nor advocated violence, and permitting their safe return to Burundi;
- Lifting the suspension and reversing the revocation of the licences of media and civil society organizations, permitting them to resume their activities with complete independence and reviewing the laws adopted in 2017 concerning non-profit organizations and foreign non-governmental organizations;
- Immediately releasing all political prisoners;
- Ensuring that every person arrested is detained in an official place of detention and that national and international observers are allowed to visit them;
- Ensure that criminal investigation officers (*officiers de police judiciaire*) are not authorized to conduct searches without a warrant, including at night, as envisaged in the draft amendments to the Criminal Code and the Code of Criminal Procedure;
- Ensuring that individuals lacking legal authorization, particularly the *Imbonerakure*, do not perform or participate in law enforcement activities, including in places of detention, and do not wear military or police uniforms or possess weapons;
- Prosecuting individuals who incite hatred or violence;
- Putting an end to threats, intimidation and acts of extortion by State officials and the *Imbonerakure*;
- Giving victims of sexual violence and torture access to medical and psychosocial services.

4. Undertake a thorough reform of the judiciary, in particular by:

- Publishing the conclusions of the General Convention on the Judiciary (*États généraux de la justice*) held in Gitega in 2013;
- Reviewing the composition of the Superior Council of Magistrates (*Conseil supérieur de la magistrature*) so that the majority of its members are designated by their peers;
- Reviewing the nomination, posting, evaluation and promotion procedures of magistrates so that they do not depend of the executive;
- Ensuring the respect of the principle of security of tenure for judges;
- Protecting and guaranteeing the independence of the judiciary by prohibiting all interference in their functions by governmental authorities, members of the ruling party or security and defence forces, and imposing sanctions on those who influence, or seek to influence, the functioning of the judiciary;
- Developing legal aid programmes for the most vulnerable;
- Reinforcing the protection mechanisms for victims and witnesses, as well as their efficiency, in order to restore people's confidence in the system and to encourage witnesses to testify without fear for their security.

5. Ensure that members of the defence and security forces respect human rights in all circumstances and serve the interests of the population as a whole, not solely those of the ruling party, in particular by:

- Reinforcing civilian control over the military and the independence of the competent organs created by the Constitution to supervise this control, in particular the Parliament, the National Human Rights Commission and the Ombudsman;
- Implementing civilian control over the National Intelligence Service (*Service national de renseignement*) in line with the Constitution;

- Conducting background checks, in particular on human rights, on defense and security forces and incorporating these measures into reforms of the recruitment and career progression of these agents.
6. Reconsider their decision to withdraw from the Rome Statute, cooperate fully with the International Criminal Court in the ongoing preliminary examination and, if an investigation is initiated, continue that cooperation, inter alia by ensuring the protection of victims and witnesses;
 7. Authorize the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to resume its documentation of human rights violations in Burundi, which has been suspended since October 2016;
 8. Sign and implement the memorandum of understanding with the African Union and permit the full deployment of 100 human rights observers and 100 military experts that was decided upon in 2016;
 9. Cooperate with United Nations human rights mechanisms by once again receiving special procedures missions and implementing the recent recommendations of treaty bodies;
 10. Actively seek a lasting solution to the political crisis, inter alia through international initiatives to promote dialogue.
2. *Political parties and armed opposition groups should:*
 11. Put an immediate end to human rights abuses and acts of violence committed by their members;
 12. Refrain from any incitement of violence and participate in the quest for a lasting solution to the political crisis in Burundi.
 3. *The Human Rights Council should:*
 13. Extend the Commission's mandate for a period of one year to enable it to conduct further and more thorough investigations in view of the persistence of gross human rights violations and abuses and the absence of other specific mechanisms capable of undertaking independent and thorough investigations into the human rights situation in Burundi;
 14. Request the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to report, at the forthcoming sessions of the Council, on the development of its cooperation with the Burundian Government.
 4. *The International Criminal Court should:*
 15. Initiate, as soon as possible, an investigation into the crimes committed in Burundi in light of the conclusions contained in the present report and other information at its disposal.
 5. *The United Nations Security Council should:*
 16. Take due account of the Commission's conclusions, as well as persistence of gross violations of human rights, in any discussion on Burundi and, in this context, ensure the effective implementation of resolution 2303 (2016);
 17. Refer to the International Criminal Court any international crime that might be committed in Burundi after 27 October 2017;
 18. Impose individual sanctions against the principal alleged perpetrators of gross human rights violations and international crimes in Burundi.
 6. *The Secretary-General of the United Nations should:*
 19. Ensure that respect for human rights and restoration of the rule of law are among the priorities of his Special Envoy for Burundi;
 20. Ensure that no alleged perpetrator of human rights violations or international crimes in Burundi is recruited for United Nations peacekeeping missions.

7. *The States Members of the United Nations should:*

21. Grant prima facie refugee status to Burundian asylum seekers and ensure strict respect for the principle of non-refoulement and refugee protection;
22. Prosecute, in accordance with the principle of universal jurisdiction, alleged perpetrators of international crimes committed in Burundi who are found to be in their territory;
23. Maintain, in the absence of any improvement in the human rights situation in Burundi, the individual sanctions and the suspension of direct aid to the Government;
24. Provide technical assistance inter alia in respect to autopsies, exhumations and identification of bodies, to enable the Burundian to conduct credible and independent investigations;
25. Support the establishment of specialized medical and psychosocial services, especially for victims of torture and sexual violence;
26. Support Burundian authorities in any judicial and security sector reform endeavors that they might wish to undertake in order to improve the human rights situation.

8. *The African Union should:*

27. Retake the lead in seeking a lasting solution to the crisis in Burundi based on respect for human rights and rejection of impunity, as provided for in its Constitutive Act, and play an active role in that process;
28. Ensure that no agent of the Burundian State who is accused of human rights violations or international crimes is recruited for African Union peacekeeping missions;
29. Ensure that the full complement of African Union human rights observers and military experts is deployed rapidly in Burundi;
30. Consider, in the event that the current situation in Burundi persists, the application of Article 4 (h) of the Constitutive Act of the African Union, under which it is authorized to intervene in a member State in certain circumstances, particularly in the event of crimes against humanity.

9. *The East African Community should:*

31. Ensure that a rapid improvement of the human rights situation is a priority in its mediation efforts.

10. *The guarantors of the 2000 Arusha Agreement, in their capacity as committed proponents of a lasting peace in Burundi, should:*

32. Meet with a view to finding a lasting solution to the political and human rights crisis in Burundi.

IV. Indicateurs des facteurs de risque communs identifiés dans le Cadre d'analyse des atrocités criminelles (A/70/741–S/2016/71)

Version française

Facteur de risque 1. Situations de conflit armé ou autres formes d'instabilité

- a. Conflit armé international ou non international;
- b. Crise sécuritaire provoquée, entre autres, par la dénonciation d'accords de paix, un conflit armé dans les pays voisins, des menaces d'interventions étrangères ou des actes de terrorisme;
- c. Crise ou urgence humanitaire, pouvant être causée notamment par une catastrophe naturelle ou une épidémie;
- d. Instabilité politique provoquée par un changement de régime ou un transfert de pouvoir soudain ou irrégulier;
- e. Instabilité politique provoquée par des luttes de pouvoir ou la montée en puissance de mouvements d'opposition nationalistes, armés ou radicaux;
- f. Tension politique provoquée par des régimes autocratiques ou une lourde répression politique;
- g. Instabilité économique provoquée par une pénurie de ressources ou des différends concernant leur utilisation ou leur exploitation;
- h. Instabilité économique provoquée par une crise grave de l'économie nationale;
- i. Instabilité économique provoquée par la misère, un chômage de masse ou de profondes inégalités horizontales;
- j. Instabilité sociale provoquée par une résistance à l'autorité de l'État ou à ses politiques ou par des protestations de masse contre celles-ci;
- k. Instabilité sociale provoquée par l'exclusion ou des tensions fondées sur des questions d'identité, leur perception ou leurs formes extrémistes.

Facteur de risque 2. Antécédents de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire

- a. Restrictions ou violations graves, passées ou actuelles, des droits consacrés par le droit international des droits de l'homme et le droit international humanitaire, surtout si elles sont caractérisées par un comportement systématique observé préalablement et si elles visent des groupes, populations ou personnes protégés;
- b. Actes de génocide, crimes contre l'humanité, crimes de guerre ou incitation à les commettre, survenus dans le passé;
- c. Politique ou pratique d'impunité ou de tolérance à l'égard de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, d'atrocités criminelles ou de l'incitation à les commettre;
- d. Inaction, réticence à utiliser ou refus d'utiliser tous les moyens possibles pour faire cesser des violations graves prévues, prévisibles ou persistantes du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou des atrocités criminelles probables, ou incitation à les commettre;
- e. Maintien d'une aide à des groupes accusés de participer à des violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire, notamment des atrocités criminelles, ou non-condamnation de leurs actes;

- f. Justification de violations graves du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire ou d'atrocités criminelles, rapports partiels les concernant ou refus de les reconnaître;
- g. Absence de processus de réconciliation ou de justice transitionnelle après un conflit, ou politisation de ce processus;
- h. Méfiance généralisée envers les institutions de l'État ou entre différents groupes en raison de l'impunité.

Facteur de risque 3. Faiblesse des structures de l'État

- a. Cadre juridique national n'offrant pas une protection suffisante et efficace, notamment par la ratification et l'incorporation dans le droit interne des instruments relatifs au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire;
- b. Manque de ressources au sein des institutions nationales, en particulier les institutions judiciaires et celles chargées de l'application des lois et de la protection des droits de l'homme, et manque de représentation adéquate ou de formation;
- c. Absence de justice indépendante et impartiale;
- d. Absence de contrôle civil efficace des forces de sécurité;
- e. Niveaux élevés de corruption ou mauvaise gouvernance;
- f. Absence ou insuffisance de mécanismes externes ou internes de contrôle et de responsabilité, notamment que les victimes peuvent saisir pour demander réparation;
- g. Manque de sensibilisation et de formation des forces militaires, des forces irrégulières, des groupes armés non étatiques et des autres acteurs concernés au droit international des droits de l'homme et au droit international humanitaire;
- h. Manque de capacité de vérifier que les moyens et méthodes de guerre sont conformes aux normes du droit international humanitaire;
- i. Manque de moyens pour la réforme ou le renforcement des institutions, notamment par une aide régionale ou internationale;
- j. Ressources insuffisantes pour mettre en œuvre des mesures globales de protection des populations.

Facteur de risque 4. Motivations ou incitations

- a. Motivations politiques, en particulier celles visant l'acquisition ou la consolidation du pouvoir;
- b. Intérêts économiques, notamment ceux fondés sur la préservation et le bien-être des élites ou de groupes d'identité, ou sur le contrôle de la répartition des ressources;
- c. Intérêts stratégiques ou militaires, notamment ceux fondés sur la protection ou la saisie de territoires et de ressources;
- d. Autres intérêts, notamment ceux visant à rendre une zone homogène dans son identité;
- e. Menaces réelles ou perçues comme telles de groupes, populations ou personnes protégés contre les intérêts ou les objectifs des auteurs d'actes criminels, notamment l'impression de déloyauté envers une cause;
- f. Appartenance ou adhésion réelle ou perçue comme telle de groupes, populations ou personnes protégés à des groupes d'opposition armés;
- g. Idéologies fondées sur la suprématie d'une certaine identité ou sur des versions extrémistes de l'identité;
- h. Politisation de griefs, de tensions ou de cas d'impunité issus du passé;
- i. Traumatisme social provoqué par des situations de violence passées auxquelles il n'a pas été donné de suite satisfaisante et qui ont engendré des sentiments de perte, de déplacement et d'injustice et un désir possible de revanche.

Facteur de risque 5. Capacité de commettre des atrocités criminelles

- a. Disponibilité de personnel et d'armes et munitions ou de moyens financiers publics ou privés permettant de les acquérir;
- b. Capacité de transporter et déployer du personnel et de transporter et distribuer des armes et des munitions;
- c. Capacité d'encourager ou de recruter de nombreux partisans au sein de populations ou de groupes et disponibilité de moyens pour les mobiliser;
- d. Solide culture d'obéissance à l'autorité et de conformité au groupe;
- e. Présence d'autres forces armées ou de groupes armés non étatiques ou existence de liens avec de tels forces ou groupes;
- f. Présence d'acteurs commerciaux ou d'entreprises pouvant jouer un rôle déterminant en fournissant des biens, des services ou d'autres formes d'appui pratique ou technique contribuant à soutenir les auteurs;
- g. Appui financier, politique ou autre d'acteurs nationaux influents ou riches;
- h. Appui armé, financier, logistique ou autre, notamment sous la forme d'entraînement, fourni par des acteurs extérieurs, notamment des États, des organisations internationales ou régionales ou des entreprises privées.

Facteur de risque 6. Absence de facteurs atténuants

- a. Insuffisance ou absence de processus d'autonomisation, de ressources, d'alliés ou d'autres éléments qui pourraient contribuer à la capacité des groupes, populations ou personnes protégés de se protéger eux-mêmes;
- b. Absence de société civile nationale solide, organisée et représentative et de médias nationaux libres, diversifiés et indépendants;
- c. Absence d'intérêt et d'attention des acteurs de la société civile internationale ou d'accès aux médias internationaux;
- d. Absence ou présence limitée des Nations Unies, d'organisations non gouvernementales internationales ou d'autres acteurs internationaux ou régionaux dans le pays ayant accès aux populations;
- e. Absence d'adhésion ou de participation effective de l'État à des organisations internationales ou régionales établissant des obligations afférentes au statut de membre;
- f. Manque de contact, d'ouverture ou de relations politiques ou économiques avec d'autres États ou organisations;
- g. Coopération limitée de l'État avec les mécanismes internationaux et régionaux des droits de l'homme;
- h. Manque de volonté des parties à un conflit d'engager un dialogue, de faire des concessions et de solliciter l'appui de la communauté internationale, ou absence d'incitations à le faire;
- i. Réticence ou échec des États Membres de l'Organisation des Nations Unies ou des organisations internationales ou régionales à aider un État à assumer sa responsabilité de protéger ses populations contre les atrocités criminelles, ou à agir lorsque l'État n'assume manifestement pas cette responsabilité, ou indifférence à cet égard;
- j. Manque de soutien des États voisins pour ce qui est de protéger les populations à risque en quête de refuge: fermeture des frontières, rapatriement forcé ou restrictions en matière d'aide;
- k. Absence de mécanisme d'alerte rapide permettant de prévenir des atrocités criminelles.

Facteur de risque 7. Circonstances propices ou action préparatoire restreignant les droits fondamentaux

- a. Imposition de l'état d'urgence ou de mesures de sécurité extraordinaires restreignant les droits fondamentaux;
- b. Suspension d'institutions vitales de l'État ou ingérence dans ces institutions, ou mesures provoquant des modifications de leur composition ou l'équilibre des pouvoirs, en particulier s'il en résulte l'exclusion ou une sous-représentation de groupes protégés;
- c. Renforcement de l'appareil de sécurité, réorganisation ou mobilisation de celui-ci contre des groupes, populations ou personnes protégés;
- d. Acquisition de grandes quantités d'armes et de munitions ou d'autres objets pouvant être utilisés pour causer des dommages;
- e. Création de milices ou de groupes paramilitaires, ou intensification de l'appui à de tels milices ou groupes;
- f. Imposition d'un contrôle strict sur l'utilisation des moyens de communication ou interdiction d'y avoir accès;
- g. Expulsion ou refus d'autoriser la présence d'organisations non gouvernementales, d'organisations internationales, de médias ou d'autres acteurs pertinents ou imposition de lourdes restrictions à leurs services et déplacements;
- h. Augmentation du nombre de violations du droit à la vie, de l'intégrité physique, de la liberté ou de la sécurité de membres de groupes, populations ou personnes protégés, ou adoption récente de mesures ou de lois qui leur portent atteinte ou constituent une discrimination délibérée envers eux;
- i. Augmentation du nombre d'actes de violence graves contre les femmes et les enfants ou création de conditions facilitant la commission d'agressions sexuelles contre eux, notamment comme instrument de terreur;
- j. Imposition de conditions de vie délétères ou déportation, appréhension, regroupement, ségrégation, évacuation, déplacement ou transfert forcés de groupes, populations ou individus protégés vers des camps, des zones rurales, des ghettos ou d'autres lieux désignés;
- k. Destruction ou pillage de biens ou d'installations essentiels à des groupes, populations ou personnes protégés, ou de biens liés à l'identité culturelle et religieuse;
- l. Marquage de personnes ou de leurs biens au motif de leur appartenance à un groupe;
- m. Politisation accrue de l'identité, d'événements du passé ou de motifs de se livrer à la violence;
- n. Augmentation du nombre de déclarations provocatrices, de campagnes de propagande ou d'incitations à la haine visant des groupes, populations ou personnes protégés.

Facteur de risque 8. Facteurs déclencheurs

- a. Déploiement soudain de forces de sécurité ou déclenchement d'hostilités armées;
- b. Débordement de conflits armés ou graves tensions dans les pays voisins;
- c. Mesures prises par la communauté internationale, perçues par un État comme menaçant sa souveraineté;
- d. Changements de régime, transferts de pouvoir ou modifications du pouvoir politique des groupes, survenant soudainement ou irrégulièrement;
- e. Atteintes à la vie, à l'intégrité physique, à la liberté ou à la sécurité de dirigeants, de personnalités éminentes ou de membres de groupes opposés; autres actes de violence graves, notamment attentats terroristes;
- f. Manifestations religieuses ou actes réels ou perçus comme tels d'intolérance religieuse ou d'irrespect, notamment en dehors des frontières nationales;

- g. Actes d'incitation ou propagande haineuse visant des groupes ou des personnes particulières;
- h. Recensement, élections, activités essentielles liées à ces processus ou mesures qui les déstabilisent;
- i. Changements soudains affectant l'économie ou la population active, résultant notamment de crises financières, de catastrophes naturelles ou d'épidémies;
- j. Découverte de ressources naturelles ou lancement de projets d'exploitation ayant de graves incidences sur les moyens de subsistance et la viabilité de groupes ou de populations civiles;
- k. Commémoration de crimes du passé ou d'épisodes traumatiques ou historiques pouvant exacerber les tensions entre groupes, notamment la glorification d'auteurs d'atrocités;
- l. Actes liés aux processus d'établissement des responsabilités, en particulier s'ils sont perçus comme injustes.

Version anglaise

Risk factor 1. Situations of armed conflict or other forms of instability

- a. International or non-international armed conflict;
- b. Security crisis caused by, among other factors, defection from peace agreements, armed conflict in neighboring countries, threats of external interventions or acts of terrorism;
- c. Humanitarian crisis or emergency, including those caused by natural disasters or epidemics;
- d. Political instability caused by abrupt or irregular regime change or transfer of power;
- e. Political instability caused by disputes over power or growing nationalist, armed or radical opposition movements;
- f. Political tension caused by autocratic regimes or severe political repression;
- g. Economic instability caused by scarcity of resources or disputes over their use or exploitation;
- h. Economic instability caused by severe crisis in the national economy;
- i. Economic instability caused by acute poverty, mass unemployment or deep horizontal inequalities;
- j. Social instability caused by resistance to, or mass protests against, State authority or policies;
- k. Social instability caused by exclusion or tensions based on identity issues, their perception or extremist forms.

Risk factor 2. Record of serious violations of international human rights and humanitarian law

- a. Past or present serious restrictions to or violations of international human rights and humanitarian law, particularly if assuming an early pattern of conduct and if targeting protected groups, populations or individuals;
- b. Past acts of genocide, crimes against humanity, war crimes or their incitement;
- c. Policy or practice of impunity for or tolerance of serious violations of international human rights and humanitarian law, of atrocity crimes, or of their incitement;
- d. Inaction, reluctance or refusal to use all possible means to stop planned, predictable or ongoing serious violations of international human rights and humanitarian law or likely atrocity crimes, or their incitement;

- e. Continuation of support to groups accused of involvement in serious violations of international human rights and humanitarian law, including atrocity crimes, or failure to condemn their actions;
- f. Justification, biased accounts or denial of serious violations of international human rights and humanitarian law or atrocity crimes;
- g. Politicization or absence of reconciliation or transitional justice processes following conflict;
- h. Widespread.

Risk factor 3. Weakness of State structures

- a. National legal framework that does not offer ample and effective protection, including through ratification and domestication of relevant international human rights and humanitarian law treaties;
- b. National institutions, particularly judicial, law enforcement and human rights institutions that lack sufficient resources, adequate representation or training;
- c. Lack of an independent and impartial judiciary;
- d. Lack of effective civilian control of security forces;
- e. High levels of corruption or poor governance;
- f. Absence or inadequate external or internal mechanisms of oversight and accountability, including those where victims can seek recourse for their claims;
- g. Lack of awareness of and training on international human rights and humanitarian law to military forces, irregular forces and non-State armed groups, or other relevant actors;
- h. Lack of capacity to ensure that means and methods of warfare comply with international humanitarian law standards;
- i. Lack of resources for reform or institution-building, including through regional or international support;
- j. Insufficient resources to implement overall measures aimed at protecting populations.

Risk factor 4. Motives or incentives

- a. Political motives, particularly those aimed at the attainment or consolidation of power;
- b. Economic interests, including those based on the safeguard and well-being of elites or identity groups, or control over the distribution of resources;
- c. Strategic or military interests, including those based on protection or seizure of territory and resources;
- d. Other interests, including those aimed at rendering an area homogeneous in its identity;
- e. Real or perceived threats posed by protected groups, populations or individuals against interests or objectives of perpetrators, including perceptions of disloyalty to a cause;
- f. Real or perceived membership of or support for armed opposition groups by protected groups, populations or individuals;
- g. Ideologies based on the supremacy of a certain identity or on extremist versions of identity;
- h. Politicization of past grievances, tensions or impunity;
- i. Social trauma caused by past incidents of violence not adequately addressed and that produced feelings of loss, displacement, injustice and a possible desire for revenge.

Risk factor 5. Capacity to commit atrocity crimes

- a. Availability of personnel and of arms and ammunition, or of the financial resources, public or private, for their procurement;

- b. Capacity to transport and deploy personnel and to transport and distribute arms and ammunition;
- c. Capacity to encourage or recruit large numbers of supporters from populations or groups, and availability of the means to mobilize them;
- d. Strong culture of obedience to authority and group conformity;
- e. Presence of or links with other armed forces or with non-State armed groups;
- f. Presence of commercial actors or companies that can serve as enablers by providing goods, services, or other forms of practical or technical support that help to sustain perpetrators;
- g. Financial, political or other support of influential or wealthy national actors;
- h. Armed, financial, logistic, training or other support of external actors, including States, international or regional organizations, private companies, or others.

Risk factor 6. Absence of mitigating factors

- a. Limited or lack of empowerment processes, resources, allies or other elements that could contribute to the ability of protected groups, populations or individuals to protect themselves;
- b. Lack of a strong, organized and representative national civil society and of a free, diverse and independent national media;
- c. Lack of interest and focus of international civil society actors or of access to international media;
- d. Lack of, or limited presence of, the United Nations, international non-governmental organizations or other international or regional actors in the country and with access to populations;
- e. Lack of membership and effective participation of the State in international or regional organizations that establish mandatory membership obligations;
- f. Lack of exposure, openness or establishment of political or economic relations with other States or organizations;
- g. Limited cooperation of the State with international and regional human rights mechanisms;
- h. Lack of incentives or willingness of parties to a conflict to engage in dialogue, make concessions and receive support from the international community;
- i. Lack of interest, reluctance or failure of States Members of the United Nations or members of international or regional organizations to support a State to exercise its responsibility to protect populations from atrocity crimes, or to take action when the State manifestly fails that responsibility;
- j. Lack of support by neighbouring States to protect populations at risk and in need of refuge, including by closure of borders, forced repatriation or aid restriction;
- k. Lack of an early warning mechanism relevant to the prevention of atrocity crimes.

Risk factor 7. Enabling circumstances or preparatory action

- a. Imposition of emergency laws or extraordinary security measures that erode fundamental rights;
- b. Suspension of or interference with vital State institutions, or measures that result in changes in their composition or balance of power, particularly if this results in the exclusion or lack of representation of protected groups;
- c. Strengthening of the security apparatus, its reorganization or mobilization against protected groups, populations or individuals;

- d. Acquisition of large quantities of arms and ammunition or of other objects that could be used to inflict harm;
- e. Creation of, or increased support to, militia or paramilitary groups;
- f. Imposition of strict control on the use of communication channels, or banning access to them;
- g. Expulsion or refusal to allow the presence of non-governmental organizations, international organizations, media or other relevant actors, or imposition of severe restrictions on their services and movements;
- h. Increased violations of the right to life, physical integrity, liberty or security of members of protected groups, populations or individuals, or recent adoption of measures or legislation that affect or deliberately discriminate against them;
- i. Increased serious acts of violence against women and children, or creation of conditions that facilitate acts of sexual violence against those groups, including as a tool of terror;
- j. Imposition of life-threatening living conditions or the deportation, seizure, collection, segregation, evacuation or forced displacement or transfer of protected groups, populations or individuals to camps, rural areas, ghettos or other assigned locations;
- k. Destruction or plundering of essential goods or installations for protected groups, populations or individuals, or of property related to cultural and religious identity;
- l. Marking of people or their property based on affiliation to a group;
- m. Increased politicization of identity, past events or motives to engage in violence;
- n. Increased inflammatory rhetoric, propaganda campaigns or hate speech targeting protected groups, populations or individuals.

Risk factor 8. Triggering factors

- a. Sudden deployment of security forces or commencement of armed hostilities;
- b. Spillover of armed conflicts or serious tensions in neighbouring countries;
- c. Measures taken by the international community perceived as threatening to a State's sovereignty;
- d. Abrupt or irregular regime changes, transfers of power, or changes in political power of groups;
- e. Attacks against the life, physical integrity, liberty or security of leaders, prominent individuals or members of opposing groups; other serious acts of violence, such as terrorist attacks;
- f. Religious events or real or perceived acts of religious intolerance or disrespect, including outside national borders;
- g. Acts of incitement or hate propaganda targeting particular groups or individuals;
- h. Census, elections, pivotal activities related to those processes, or measures that destabilize them;
- i. Sudden changes that affect the economy or the workforce, including as a result of financial crises, natural disasters or epidemics;
- j. Discovery of natural resources or launching of exploitation projects that have a serious impact on the livelihoods and sustainability of groups or civilian populations;
- k. Commemoration events of past crimes or of traumatic or historical episodes that can exacerbate tensions between groups, including the glorification of perpetrators of atrocities;
- l. Acts related to accountability processes, particularly when perceived as unfair.

V. Document

REPUBLIQUE DU BURUNDI

Bujumbura, le 30 Juin 2021



FORCE DE DEFENSE NATIONALE DU BURUNDI
COMMANDEMENT DE LA FORCE DE LA MARINE

N° 308/03.0310

Au Comd BIL
Comd UFL
Info : Chef de la FDNB-G3

Objet : Renforcement de la sécurité

1. La situation sécuritaire se porte bien sur tout le territoire national. Cependant, sur la frontière ouest on signale des groupes armés de TABARA et NZABAMPEMA qui ambitionnent de s'infiltrer sur notre territoire pour déstabiliser la sécurité. Pareil cas est à signaler coté frontière Nord de notre pays. A l'intérieur sur certains axes routiers, on enregistre des cas isolés de criminalité imputables à des bandes armées non identifiées.

2. Il revient aux Corps de Défense et de Sécurité dont la Force de la Marine d'en finir avec cette situation et ainsi mettre hors d'état de nuire ces bandes armées.

Pour cela au tour de la célébration du 59^{ème} anniversaire de l'Indépendance, il faut:

- ✓ Identifier des zones chaudes et y installer des centres opérationnels dans votre secteur de responsabilité ;
- ✓ Aider l'administration dans l'encadrement de la population à travers ces centres Ops ;
- ✓ Associer les anciens membres des Corps de Défense et de Sécurité et Mouvements Politiques Armés;
- ✓ Renforcer la quadrilogie,
- ✓ Intensifier la recherche du renseignement ;
- ✓ Multiplier des patrouilles sur les axes ;
- ✓ Multiplier des fouilles ciblées approfondies des véhicules;
- ✓ Organiser un commandement de proximité et encadrer vos militaires par des inspections régulières ;
- ✓ Eviter de culpabiliser dans la globalisation les anciens combattants (Ex militaires, Ex policiers, Ex membres des Mouvements Politiques Armés) dans votre secteur;
- ✓ Renforcer les mesures de sécurités dans les Lacs.

